



الوضع الاقتصادي لكينيا ما بين عامي (1990-1983)

م.م. أسماء غني داود
أ.د. موفق هادي سالم

قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، العراق

الملخص

يرجع انعدام الأمن في كينيا جزئياً إلى الضغط الاقتصادي التي تعاني منه منذ استقلالها عن الاستعمار البريطاني في العام 1963، وعلى الرغم من أن اقتصادها كان في حالة نمو، إلا أنه لم يكن قادراً على توفير فرص العمل لأغلب الوافدين الجدد إلى قوة العمل، والبلغ عددهم (300) ألف وافد سنوياً. نشرت كينيا خططها التنموية الخمسية ما بين عامي (1983-1988)، وتضمنت افتراضات غير دقيقة لتحقيق نمو اقتصادي سريع، لكن حتى تخميناتها المتفائلة أشارت ضمناً إلى نمو حقيقي متواضع في دخل الفرد. وأدركت الخطة أن التوظيف كان ينمو بوتيرة بطيئة جداً، ليتمكن من خلق وظائف خارج القطاع الزراعي، لأغلب المواطنين، وقوة العمل الأكبر لم تكن تؤدي إلى كفاءة أكبر في استخدام الموارد بشكل كبير أيضاً. وكان الدين الخارجي يشكل عبئاً متزايداً، وأن خطة التنمية الأكبر لا بد أن تمول من الداخل، وبما أنه لم تكن هنالك سوى فرصة ضعيفة لتحفيز النمو من خلال استثمارات الدولة، فأن الطريقة الوحيدة للخروج من تلك الأزمة هي تحرير القطاع الخاص المحلي، وتقليص إنفاق الدولة. وكانت الحكومة ملتزمة على تقليص بصمة الدولة، وتحرير التجارة، لكنها كانت تعاني في الإيفاء بوعودها، وبينما كان هنالك بعض التحرر المالي، وكان التغيير في قطاعات أخرى بطيئاً جداً وغير ثابت.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، التجارة، الزراعة، المصارف، الصيد.

Kenya's Economic Situation between years (1983-1990)

Asst. Lect. Asma Ghani Daoud
Prof. Dr. Muafaq Hadi Salem

History Department, College of Education for Human Sciences, University of Diyala,
Iraq

ABSTRACT

Kenya's insecurity is partly due to the economic pressure it has been experiencing since its independence from British colonial rule in 1963. Although its economy was growing, it was unable to provide employment for most of the new entrants to the labor force, who numbered (300) thousand arrivals annually.

Kenya published its five-year development plan (1983-1988), which included inaccurate assumptions for rapid economic growth, but even its optimistic estimates implied modest real growth in per capita income. The plan recognized that employment was growing too slowly to create non-agricultural jobs for most citizens, and a larger labor force was not leading to significantly greater resource efficiency either.

The external debt was an increasing burden, and the larger development plan must be financed from within, and since there was only a weak opportunity to stimulate growth through state investments, the only way out of that crisis was to liberalize the domestic private sector and reduce state spending.

The government was committed to reducing the state's footprint and liberalizing trade, but it was struggling to fulfill its promises, and while there was some financial liberalization, change in other sectors was very slow and unstable.

Keywords: Economy, Trade, Agriculture, Banking, Fishing.



المقدمة

نشرت كينيا خطتها التنموية الخمسية ما بين عامي (1983-1988)، وشأنها شأن الخطط السابقة، وضعت افتراضات غير دقيقة لتحقيق نمو اقتصادي سريع، لكن حتى تخميناتها المتفائلة أشارت ضمناً إلى نمو حقيقي متواضع في دخل الفرد. وأدركت الخطة أن التوظيف كان ينمو بوتيرة بطيئة جداً، ليتمكن من خلق وظائف خارج القطاع الزراعي، لأغلب المواطنين، وقوة العمل الأكبر لم تكن تؤدي إلى كفاءة أكبر في استخدام الموارد بشكل كبير أيضاً.

وكان دينها الخارجي يشكل عبئاً متزايداً عليها، وأن الخطة التنموية الأكبر لا بُدَّ أن تمول من الداخل، وبما أنه لم تكن هنالك سوى فرصة ضعيفة لتحفيز النمو من خلال استثمارات الدولة، فإن الطريقة الوحيدة للخروج من تلك الأزمة هي تحرير القطاع الخاص المحلي، وتقليص إنفاق الدولة.

وكانت الحكومة ملزمة على: تقليص بصمة الدولة، وتحرير التجارة، وتقليص العجز منذ العام 1980، لكنها كانت تعاني في الإيفاء بوعودها، وبينما كان هنالك بعض التحرر المالي، كان التغيير في قطاعات أخرى بطيئاً جداً وغير ثابت.

وبدلاً من تخفيض الإنفاق، وسَّعت الحكومة من الخدمة المدنية، وأسست شركات حكومية جديدة، وأجرت إصلاحات مكلفة، لا سيما في قطاع التعليم، وقد تضاعفت أعداد المعلمين والمدرسين بين عامي (1981-1991)، وضعفت الضوابط المالية؛ لأن الوزارات كانت تنفق ميزانيتها بإفراط دون محددات، وبقي هناك توتر عميق بين مطالب الكفاءة البيروقراطية والمصالح الموروثة للنخب.

وأعتمد الرئيس الكيني دانيال أراب موي (1978-2002) على الدعم القصير الأجل لمجموعات المصالح المهمة، لكن في كينيا لم تكن تلك الجماعات ذات مصلحة تقليدية، مثل: عمال المدن، أو جمعيات العمل التجاري الخاص، بل هي اتلافات عرقية-مناطقية غير رسمية، تعتمد على أفراد منهم السياسيون والموظفون وآخرون في هرميات شخصية متوالية، لتوزيع كل من السلع العامة والخاصة، فكان القيام بأي تخفيضات في إنفاق الدولة يتسبب بالتالي إلى ضعفها بالنهاية.

المبحث الأول

وضع التنمية الاقتصادية في كينيا

كان انعدام الأمن في كينيا، وعدم تسامحها مع المنشقين والمتمردين، يرجع جزئياً إلى الضغط الاقتصادي التي عانت منه، وعلى الرغم من أن اقتصادها كان في حالة نمو، إلا أنه لم يكن قادراً على توفير فرص العمل لأغلب الوافدين الجدد إلى قوة العمل، والبالغ عددهم (300) ألف وافد سنوياً⁽¹⁾.

ونشرت خطة التنمية الخمسية بين عامي (1983-1988)، وشأنها شأن الخطط السابقة، وضعت نظريات اقتصادية غير دقيقة لتحقيق نمو اقتصادي سريع، لكن حتى تخميناتها المتفائلة أشارت ضمناً إلى نمو حقيقي متواضع في دخل الفرد، وأدركت الخطة أن التوظيف كان ينمو بوتيرة بطيئة جداً، ليتمكن من خلق وظائف خارج القطاع الزراعي، لأغلب المواطنين، وقوة العمل الأكبر لم تكن تؤدي إلى كفاءة أكبر في استخدام الموارد بشكل كبير أيضاً⁽²⁾.

وكان الدين الخارجي يشكل عبئاً متزايداً، وأن خطة التنمية الأكبر لا بُدَّ أن تمول من الداخل، وبما أنه لم تكن هنالك سوى فرصة ضعيفة لتحفيز النمو من خلال استثمارات الدولة، فإن الطريقة الوحيدة للخروج من تلك الأزمة هي تحرير القطاع الخاص المحلي، وتقليص إنفاق الدولة⁽³⁾.

وكانت الحكومة ملتزمة على تقليص بصمة الدولة، وتحرير التجارة، لكنها كانت تعاني في الإيفاء بوعودها، وبينما كان هنالك بعض التحرر المالي، وكان التغيير في قطاعات أخرى بطيئاً جداً وغير ثابت⁽⁴⁾.

وبدلاً من تخفيض الإنفاق، وسَّعت حكومة الرئيس دانيال أراب موي⁽⁵⁾ Daniel arap Moi (1978-2002) من الخدمة المدنية، وأسست شركات حكومية جديدة، وأجرت إصلاحات مكلفة، مثل نظام التعليم الذي أصبح من

نوع (4-8) (4-8)⁽⁶⁾، والتوسع في الجامعات، وتضاعفت أعداد المعلمين والمدرسين بين عامي (1981-1991)، وضعفت الضوابط المالية؛ لأن الوزارات كانت تتفق ميزانيتها بإفراط دون محددات، وبقي هناك توتر عميق بين مطالب الكفاءة البيروقراطية والمصالح الموروثة والكهنوتية للخب⁽⁷⁾. وفي ظل غياب الدعم الشعبي الكبير، أعتد موي على الدعم القصير الأجل لمجموعات المصالح المهمة، لكن في كينيا لم تكن تلك الجماعات ذات مصلحة تقليدية، مثل عمال المدن أو جمعيات العمل التجاري الخاص، بل هي ائتلافات عرقية- مناطقية غير رسمية، أعتد على أفراد منهم السياسيون والموظفون وآخرون في هرميات شخصية متوالية، لتوزيع كل من السلع العامة والخاصة، فكان القيام بأي تخفيضات في إنفاق الدولة سيتسبب بالتالي إلى ضعفها بالنهاية⁽⁸⁾.

أولاً: الوضع الاقتصادي العام في كينيا:

عانت كينيا من مشكلة اقتصادية عميقة ما بين عامي (1983-1984)؛ ويعود السبب إلى الجفاف الذي أصاب البلاد، وانخفاض الصادرات والمدخولات، وكانت البلاد بحاجة إلى استيراد (200) مليون دولار من واردات محصول الذرة، والمزيد من النفط؛ لغرض سد النقص في الطاقة الكهربائية التي تولدها المحطات الكهرومائية⁽⁹⁾. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بين عامي (1985-1990) نحو (4٪)، وبحلول موسم هطول الأمطار الجيد والسياحة المتنامية والنفط الرخيص والأسعار المرتفعة لمحصولي الشاي والقهوة⁽¹⁰⁾، قللت مستوى العجز وأحدثت نموًا اقتصاديًا قويًا، على الرغم من أن الإحصاءات الرسمية كانت دائمًا في موضع تشكيك؛ لأن تقديرات السكان كانت تختلف بشدة، وأن نسبة مرتفعة من النشاط الاقتصادي كانت خارج الإحصاءات، وبقيت مخزونات العملة الأجنبية جيدة وصحيحة؛ لأن كينيا كانت تدير معدل تبادل العملات الأجنبية حسب تعليمات صندوق النقد الدولي⁽¹¹⁾. لكن الانخفاض الناتج لعملة الشيلينغ الكيني عكس التنافسية المترجمة لكينيا، وعدم قدرتها على موازنة الواردات والصادرات، وبينما كان سعر الصرف يساوي (24) شيلينغ لكل (دولار) واحد في العام 1990، أصبح يساوي أقل من (ثلث) قيمته، عندما وصل موي إلى الرئاسة⁽¹²⁾.

وكان عجز الحكومة بحدود (5٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى من الهدف الذي وضعته، لكنه كان نصف مستوى العجز الذي شهدته المدة بين عامي (1978-1983)، وكانت كينيا مصدرًا كبيرًا، مع تجاوز إعادة تسديد الديون وفائدة الواردات، الوضع الذي أدى إلى تقادم معدل الصرف المتدهور الأخذ بالانخفاض⁽¹³⁾. وعلى الرغم من أن ألمانيا الغربية والولايات المتحدة واسكتلندا وبريطانيا وهولندا قد ألغت (700) مليون دولار من ديون كينيا بين عامي (1986-1992)، إلا أن الحكومة كانت مدينة بمعدل (6) أضعاف المبلغ بالشيلينغ في العام 1990، عما كانت عليه في العام 1980، ومع مديونية تتراوح بين (7,5) و (7,1) مليار دولار من الدين الخارجي في العام 1990⁽¹⁴⁾. وكانت مشكلة كينيا بسيطة حسب المعايير العالمية، لكن خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات كان يشكل بحدود (33٪). وواصلت كينيا الاقتراض أكثر فأكثر، ومع محدودية الدين الداخلي، نظرًا للاقتراض الحكومي القصير الأجل والظروف الخارجية الأكثر خطورة، كان هنالك انخفاض في الاستثمار القطاع المحلي الخاص⁽¹⁵⁾.

ولقد اقترن ذلك باستثمار أجنبي منخفض، وتأثر بالسيطرة على الأسعار، والتي قيدت من الربحية والتغيرات في التجارة العالمية، وصنع القرار السياسي، والافتقار إلى وجود سوق إقليمي، وعلى الرغم من أن أداء كينيا كان أفضل من أداء العديد من البلدان الإفريقية الأخرى خلال عقد الثمانينات، إلا أن القارة بأكملها كانت في حالة تخلف اقتصادي⁽¹⁶⁾.

وخفض معدل التضخم إلى (10٪) ما بين عامي (1984-1987) من خلال إدارة مالية أفضل وأسعار نفط أقل، وتراجع التضخم في أنحاء العالم كافة، لكنه ارتفع مرة أخرى من (15-20٪) ما بين عامي (1988-1991)؛ وكان السبب وراء ذلك رفع القيود السعرية جزئيًا، وازدهار محصول القهوة عام 1986⁽¹⁷⁾.

ثانيًا: المؤسسات المالية المحلية والدولية، والتعديل الهيكلي:

تزايد اعتماد كينيا على الدعم المالي من الحكومات الغربية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما ازداد تأثيرها المكافئ على السياسة الاقتصادية، وفي العام 1984، ومع استنفاد حزمة المساعدات السابقة، وعدت الحكومة الكينية مجددًا بإجراء إصلاح اقتصادي شامل في البلاد؛ وذلك للحصول على دعم صندوق النقد الدولي،



وأنها ستخفف من الانفاق الحكومي، وتقلل الاقتراض وحجم التضخم، وتعزز الصادرات، وتحرر الاقتصاد، وترفع أسعار الأغذية، وكان مقابل ذلك منح قرض آخر لها بقيمة (85) مليون دولار في العام 1985. وكانت المؤسسات المالية الدولية لا تزال تعتقد أن كينيا هي أفضل السياسات الاقتصادية الموجودة في إفريقيا عمومًا⁽¹⁸⁾. وأصبحت معدلات الفائدة إيجابية للمرة الأولى منذ أعوام، ووضعوا ثقتهم في التكنوقراط، أمثال نياجاي Nyachae وميول Mule وحاكم البنك المركزي الكيني نديكوا Ndegwa. لكن بين عامي (1985-1986)، ومع تحسن الظروف الاقتصادية لكينيا، ضعف تبعًا لذلك اعتمادها على تمويل صندوق النقد الدولي، كما ضعفت رغبتها بإجراء إصلاح هيكلي⁽¹⁹⁾. وتلك المرة على خلاف ما جرى في العام 1977، أخذت الحكومة لنفسها نسبة مئوية مرتفعة من الأرباح من ازدهار محصول القهوة، وكان هناك ارتفاع حاد في انفاقها، وخلال عام واحد تدهور الوضع الاقتصادي مرة أخرى في البلاد⁽²⁰⁾.

وركزت المؤسسات المالية الدولية على إجراء الإصلاحات الهيكلية التي تعزز النمو بعد العام 1985، معتقدة أن ذلك سيعالج المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية بشكل أكثر فعالية من الإصلاح المالي وحده. وفي العام 1986، قدم صندوق النقد الدولي مجموعة التعديل الهيكلي الخاص به، والذي أصبح مجموعة التعديل الهيكلي المدعومة لبرنامج مرفق التكيف الهيكلي المعزز⁽²¹⁾ (ESAF) Enhanced Structural Adjustment Facility في العام 1987⁽²²⁾. وقدم ذلك البرنامج قروض بشروط ميسرة مقابل القيام بتغييرات سياسية، لا سيما وأن هناك توجه كلاسيكي جديد يجتاح العالم، يسعى لتحرير الاقتصاد والسوق، والتجارة الحرة، والتسعيعة التنافسية، والتشدد بشروط مساعدة الدول المانحة، وانتقاد فاعلية المساعدات الغربية للدول التي لا تكون البيئة السياسية مساعدة على تحقيق النمو فيها⁽²³⁾.

وقسمت تلك السياسات في كينيا كلاً من الدولة والمجتمع، وواجهت مقاومة على كل المستويات، ووافق عدد من الاقتصاديين الكبار والسياسيين على ضرورة إجراء التغيير، وفتح اقتصاد كينيا، لكن هؤلاء كانوا أقلية، وفضل العديد من السياسيين والإداريين وصانعي القرار منهج أكثر اعتمادًا على ضبط النفس، ناقدين بصورة غريزية الوصفات الغربية المقدمة، وبقوا ينظرون إلى النموذج السوفيتي كأمل لهم. وكان عدد من المقربين من السلطة يخشون من أن يدمر ذلك التغيير الحكومة، من خلال تفويضه لنظام الرعاية والمحسوبية، والذي كانت تقوم عليه الحكومة، أو أن يتسبب ببساطة بالحاق الأذى بمصالحهم الشخصية⁽²⁴⁾.

ولم يكن التعديل الهيكلي يتمتع بالشعبية الكبيرة، لا سيما لدى الذين تربوا لأعوام طويلة على مزايا الاعتماد على الذات والأفرقة والاقتصاد الموجه. فعلى سبيل المثال، ألحق تحرير أنظمة ترخيص الاستيراد الأذى لبعض المنتجين المحليين خلال عامي (1984-1985)، وأدى إلى توجيه اتهامات للدولة بأنها كانت تعيق عمداً الإنتاج المحلي⁽²⁵⁾، وبدأت المؤسسة التجارية لقبيلة الكيكويو أكثر حماية من الدولة نفسها، وكانت النتيجة حصول تغير مهم في بعض القطاعات وثبات في قطاعات أخرى، وذلك لا يعني أنه لم يكن هنالك إصلاح في كينيا في عقد الثمانينات، لكن كان يجري غالبًا التقليل من قيمة مستوى الإصلاح المالي؛ بسبب الافتقار إلى التقدم في الخصخصة، والهيمنة المستمرة للدولة على تخصيص الموارد⁽²⁶⁾.

وأصدرت الحكومة ورقة دورية تحمل رقم (1) حول (الإدارة الاقتصادية للنمو المتجدد) وذلك في العام 1986، وهي مراجعة استراتيجية للاقتصاد، وحاولت تلك الورقة الراديكالية أن تعيد التركيز على كينيا بوجه التحديات القادمة، قبل أن يتمكن ضغط النمو السكاني من سحق قدرة الاقتصاد على التعافي⁽²⁷⁾.

واقترحت الحكومة -للمرة الأولى- أن تعيد هيكلياً أو خصخصة بعض شركات الدولة ومؤسساتها، وكانت مؤسسات القطاع الخاص في المقدمة؛ لكونها المحرك الرئيس للنمو، وعلى الرغم من أنه لم يكن هنالك التزامات محددة بخصخصة أصول الدولة وموجوداتها، وأعدت الورقة الدورية التأكيد على التزام كينيا بالتعديل الهيكلي، وأقرت أن الخدمة المدنية لا يمكن أن تتحقق لأجل غير مسمى، وأن الصناعات البديلة للاستيرادات لم تكن كفاءة، وأن منتجاتها عالية الكلفة، وأن حوافز السوق يجب أن تكافئ استثمارات القطاع الخاص بشكل أفضل⁽²⁸⁾.

وألزمت الحكومة نفسها بإعادة التركيز على الانفاق بعيداً عن قطاعات الصحة والتعليم والاحتياجات الأساسية، والنشاطات الاقتصادية الانتاجية المباشرة، وعلى الرغم من أن الانتقاد الكبير بشأن التأثيرات الجانبية للتعديل الهيكلي، فقد جادل صانعو القرار السياسي، ومنهم نياجاي Nyachae ووزير المالية جورج سايتوتي George Saitoti أنه لم يكن هنالك أي خيار واقعي آخر، ولم يعد التعديل الهيكلي يُبشر بالكثير من الناحية



الشعبية أو الوطنية أو الرعاية، بل استمراراً للتخطيط المركزي وسياسات الاكتفاء الذاتي، التي لم تمنح سوى القليل من الأمل⁽²⁹⁾.

وكما هو الحال في البلدان النامية الأخرى، لم يكن التحول نحو الخصخصة وتحرير الاقتصاد -الذي بدأ في أواخر عقد الثمانينات- كثيراً ما يمثل استجابة طبيعية للفلسفة الاقتصادية المتغيرة، بل جاء استجابة قسرية للظروف الاقتصادية البائسة، وعلى الرغم من أن الحكومة وضعت تلك الالتزامات على الورق، إلا أنها عانت كثيراً من أجل تنفيذها، وكان القيام بذلك يتطلب منها تقليص حجم الكوادر الوظيفي للخدمة المدنية، فضلاً عن تحسين إنتاجية الشركات الحكومية، وبيع أصول الدولة، وتقاضي الأجور على الخدمات التي كانت مجانية في السابق، وأن تسترجع الديون القديمة، وأن تحد من الفساد، ولم يكن أي من تلك الأشياء سهلة التنفيذ أو تتمتع بدعم شعبي⁽³⁰⁾.

وزاد انفاق الحكومة من الناتج المحلي الجماعي، مع الانفاق المتكرر على قطاعي التعليم والصحة، وما سبب ذلك من استنزاف نسبة متزايدة من الأموال، فارتفع عجز الميزانية مجدداً بين عامي (1986-1987)⁽³¹⁾، واستهدفت خطة التنمية في العام 1988 تخصيص (ثلث) الانفاق الحكومي للتنمية، لكن في الواقع لم تزد تلك النسبة عن (23٪) فقط؛ لأن الحكومة برهنت عجزها عن السيطرة على كلفها التشغيلية، وجعلت القاعدة المتداعية للحكومة والنظام السياسي الأبوي، والوزراء غير قادرين على معالجة الترهل الوظيفي والهدر والفساد⁽³²⁾.

وجرى توسيع الحكومة في العام 1986، ومرة أخرى في العام 1987؛ وذلك من خلال زيادة حجم الكابينة الوزارية لتضم (29) عضواً، وكانت عملية إغلاق أو خصخصة الشركات غير الربحية المملوكة للدولة تسير ببطيء مميت، وواصل فريق عمل خاص بالخصخصة الجلوس بين عامي (1983-1986)، لكن لم يكن لهذا الفريق سوى تأثير قليل⁽³³⁾.

واتخذت الحكومة إجراء ما بشأن الشركات الأصغر حجماً والأقل ربحية، فوضعت شركة كيناتكو Kenatco تحت الحراسة القضائية، وتم التحفظ على أموالها في العام 1983، وجرى تصفية شركة الانشاءات الوطنية، ومصنع أبلان بيبكون Upland Bacon بحلول العام 1988، وأعيد هيكلية هيئة اللحوم الكينية في العام 1989⁽³⁴⁾، وبيعت مجموعة صغيرة من الأسهم للبنك المركزي الكيني Kenya's Central Bank (KCB) في سوق نايروبي للأوراق المالية Nairobi Securities Exchange (NSE) في العام 1988، وكان ذلك يمثل أول حالة بيع لأصل من أصول الدولة في كينيا⁽³⁵⁾.

ولم يكن واضحاً فيما إذا كان هناك رأس مال خاص كافي في الاقتصاد لدعم برنامج الخصخصة الداخلية، وبقي رأس مال سوق أسهم نايروبي صغيراً مقارنةً بحجم الاقتصاد⁽³⁶⁾.

وتواصلت جهود خاصة لتحسين أداء الشركات الحكومية دون إجراء إصلاح جوهري، وتضمنت تلك الجهود تعيين مدقق حسابات لشركات الدولة في العام 1985، وتشريع قانون شركات الدولة في العام 1986، والذي فرض قيوداً أشد على انفاق الشركات الحكومية، وخفضت تلك الإصلاحات من مستوى الدعم الكلي من الدولة للشركات المملوكة لها من (4,5٪) من مجمل الانفاق الحكومي بين عامي (1984-1985) إلى (1٪) بين عامي (1988-1989)، لكنها تركت هيكلية تنظيم الدولة دون أن تُمسَّ⁽³⁷⁾.

وكانت الدولة تملك أسهم في (342) مجلس إدارة وشركة تجارية في أوائل عقد التسعينات⁽³⁸⁾، وانخفضت الإنتاجية بدلاً من أن تزداد، ولم يكن قطاع الشركات الحكومية برمته يساهم بأي شيء في النمو الاقتصادي، وفقدت الحكومة في نهاية المطاف السيطرة على النفقات التي تقوم بها تلك الهيئات العامة⁽³⁹⁾.

لكن واصلت المؤسسات المالية الدولية والمانحين تقديم الدعم لكينيا، وكانت الضغوط لزيادة المساعدات إلى إفريقيا قوية؛ وذلك للتغلب على الأزمة البطيئة والمتواصلة، وللمساعدة في تسديد الديون القديمة، وتمت معالجة نقاط قصور الموازنة بقروض أكبر من: نادي باريس⁽⁴⁰⁾، والمانحين المتعددي الأطراف، الذين كانوا مقتنعين بنمو كينيا وإدارتها للاقتصاد الكلي⁽⁴¹⁾.

وصادق صندوق النقد الدولي على ترتيب آخر لكينيا بين عامي (1987-1988)، وتُبع ذلك قروض كبيرة لإصلاح القطاعات الصناعية والزراعية والمالية من البنك الدولي في العام 1989، وعلى الرغم من اتخاذ إجراءات سياسية صارمة موازية لذلك، كانت كينيا هي (رابع) أكبر متلقي المساعدات الصافية في المنطقة بين عامي (1984-1990)، وازدادت المساعدات -بما في ذلك القروض والمنح وإلغاء الديون القديمة- إلى (1,1)

مليار دولار في العام 1989، وعلى الرغم من تحسن الوضع الاقتصادي جزئياً؛ نتيجة لتدفق رأس المال، إلا أن الأداء الحكومي كان ضعيفاً، وكانت كل حالة فشل تُعالج بطلبات للمزيد من القروض قائمة على أساس مقترحات من أجل التغيير، والتي كانت أما لا تنفذ بشكل كامل، أو لم تكن قادرة على حل المشكلة الأساسية⁽⁴²⁾.

ثالثاً: الصناعة والتجارة، وتحريك الاقتصاد الكيني:

لم تشهد كينيا إصلاح حقيقي إلا بتحريك الأسعار والتجارة، وكما أوصت المؤسسات المالية الدولية، قُلت التعريفات في العام 1987، وتحسن العون المقدم للمصدرين⁽⁴³⁾، ورفعت الدولة تدريجياً يدها عن السيطرة على الأسعار؛ لتتخفف إعداد السلع التي وضعت لها أسعار بنسبة (ثلاثة أرباع) بين عامي (1983-1991)⁽⁴⁴⁾. وشرعت مناطق معالجة الصادرات (EPZS) Export processing area في العام 1990، إلى جانب مرافق خاصة لجباية الرسوم، وضريبة القيمة المضافة على الواردات المستخدمة، كأجزاء من الصادرات المصنعة، وكانت هناك سلفاً خطة مُعدّة لتعويض الصادرات، على الرغم من أنها سرعان ما وقعت ضحية للاستغلال السيء⁽⁴⁵⁾.

وأدى انهيار سوق شرق إفريقيا إقليمياً إلى إلحاق ضرر خطير بالتجارة، لكن قامت كينيا بتنويع صادراتها بين عامي (1978-1992)، إذ كانت تدير فائض قوي مع دول الجوار، لكنه قليلاً ومتأخراً جداً، فعلى الرغم من مضي (20) عام على الشروع بالتنمية الصناعية، بقيت كينيا تصدر صناعات قليلة خارج إفريقيا، وأسهم محصولي الشاي والقهوة بما نسبته نصف الصادرات، باستثناء المحصول الثاني للقهوة في العام 1986، وازدادت الفجوة بين الواردات والصادرات أكثر، وازداد حجم التصدير، لكن كان النمو في المنتجات الأولية -لا سيما قطاع البستنة- أكبر من النمو في الصناعة⁽⁴⁶⁾.

وعلى الرغم من النيات الحسنة للحكومة، لم تكن كينيا قادرة على إطلاق قطاع صناعي يميل إلى التصدير، ليحل محل السوق المحمي لعقدي الستينات والسبعينات. وفشلت الجهود الحسنة النية لتشجيع الصادرات الصناعية؛ لأن السلع الكينية كانت غالباً قليلة الجودة أو غير منافسة تجارياً، وتعيقها القيود على الواردات المتوسطة، وضعف الاستثمار وعدم كفايته، وعدم الكفاءة الذي تحمي الاحتكارات المحلية، والترهل، والأيدي العاملة، والفساد المستشري⁽⁴⁷⁾.

وكانت كينيا تخسر حصتها في الأسواق العالمية، وخلال العقد الذي شهد نمواً للناتج المحلي الإجمالي، والحصة في التجارة العالمية لبلدان حوض المحيط الهادي بسرعة، بقيت كينيا -شأنها شأن بقية دول إفريقيا- في مستنقع النمو البطيء والمديونية المرتفعة، ولكن على الرغم من أنه كان هنالك عمليات ارتقاء بالقدرات وضح لرأس المال، كان هناك القليل من الاستثمارات الأجنبية الجديدة خلال عقد الثمانينات، وبعض الشركات الكبرى، بما في ذلك الشركات الأمريكية: برستول مايرز Bristol Myers، وبيبسي كولا Pepsi Cola، وفورد Ford، وجون دير John Deere، وكاتر بلار Caterpillar، التي نقلت مقراتها إلى أماكن أخرى من إفريقيا⁽⁴⁸⁾.

وعلى الرغم من التعديلات التي أدخلت على قانون حماية الاستثمار الأجنبي؛ من أجل تحسين البيئة الاستثمارية، بدأت ظاهرة تصفية الاستثمارات، إذ باعت شركة كادبري شوييس Cadbury Schweppes عملياتها وخرجت من البلاد، فيما باعت شركة فايرستون Firestone مجموعة كبيرة من استثماراتها، وتركت شركة موبيل Mobil السوق الإفريقي بشكل كامل⁽⁴⁹⁾.

وبقيت الأعمال المملوكة من قبل الأجانب غير مستقرة، وواصلت الصناعة المحلية تطورها، وشهدت بعض القطاعات مثل المنسوجات ازدهاراً محدوداً، لكن كان هنالك عدد كبير جداً من الشركات التي تنافست على سوق محلي صغير جداً، وبقي الإنتاج بهدف التصدير وهماً لدى الأغلبية من الشركات، وكانت تشريعات الدولة لا يُثق بها، والحقت السيطرة على الأسعار التي كانت وراءها أسباب سياسية الأذى بالربحية في منتجات مهمة، وفي الوقت نفسه كانت كُلف الإنتاج مرتفعة ومستويات الابتكار الفني متدنية⁽⁵⁰⁾.

وساد عدم اتفاق عميق بين الكينيين والأكاديميين على حد سواء، بشأن مزايا الاقتصاد المفتوح، والسياسات الليبرالية تجاه الشركات المتعددة الجنسيات، وبقي العديد من الأفراد ينتقدون ميل الشركات المتعددة الجنسيات في جني الأرباح وتصديرها للخارج، واتخاذها القرارات على أساس تجاري، وليس على أساس المصالح الوطنية والاستثمار في الإنتاج ذو الكثافة في رأس المال، وليس في الأيدي العاملة⁽⁵¹⁾.



وعانت الحكومة من الازدواجية، ودعت إلى المزيد من الاستثمار الأجنبي، وأعدت التأكيد على إيمانها بالمشاريع الحرة، لكنها شجعت في الوقت نفسه الملكية المحلية، وقيامها بعملية تسعير واستثمار غير اقتصادية، متحدية بذلك استرجاع الأرباح الأجنبية، واشتكت من تأثير التحرير التجاري على الإنتاج المحلي، وكان كل نقد يوجه لاستثمارات الشركات المتعددة الجنسية، يتحداه حقيقة أن تلك المنتجات نجحت في السوق الكينية؛ لأنها كانت ذات جودة أعلى وأرخص من المنتجات التي حلت محلها⁽⁵²⁾.

وكان لأسعار التحويل لتجنب الضرائب له معنى مهم؛ لأن فرض الضرائب كان أعلى في كينيا من الأماكن الأخرى، أو لأن الشركات كانت ترغب بتصدير رأس المال، لتستخدمه في أماكن أخرى، ولتتخطى القيود المفروضة على القيام بذلك، ولم يكن هناك شك أن الشركات المتعددة الجنسيات كانت تعمل لخدمة مصالحها الخاصة، على الرغم من أنها قلما كانت تعد السوق الكيني سوقاً مرغوباً فيه على نحو خاص، لكن كانت هناك استثناءات، فمعظم تلك الشركات كانت تفضل أن تأخذ احتياجاتها بشكل أكبر محلياً، إذ كان القيام بذلك أرخص وأكثر موثوقية، لكن اقتصاديات التوسع الجمي كانت صعبة والمناخ الاستثماري غير موثوق فيه⁽⁵³⁾.

ولم يكن منشأ الخطر هو أنها تنتج سلعة منافسة للصناعات المحلية، بل أنها ترفض القيام بذلك، تاركة كينيا أما أن تستورد، أو أن تدبر أمرها وترضى بصناعات جوا كالي Jua Kali⁽⁵⁴⁾، فكان استقلال الأمة الكينية مهدداً على المستوى العالمي، لكن في الوقت الذي قد يعرب فيه الكينيين عن استيائهم من انتقال السلطة بعيداً عن الحكومة، لتصبح في يد رجال الأعمال، لم تكن هنالك إمكانية لإيقاف ذلك من خلال تشريع القوانين⁽⁵⁵⁾.

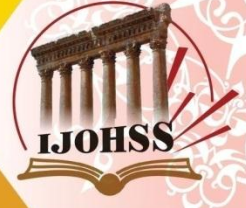
رابعاً: مشكلة شركات البنى التحتية الحكومية:

أصبحت بعض شركات البنى التحتية الحكومية في مشكلة خطيرة، فبينما كانت سلطة الموانئ وشركات خطوط الأنابيب لا تزال تؤدي عملها بشكل جيد، والذي كانت تنمو فيه شركة كينيا للطاقة والإنارة (KPLC) Kenya Power and Lighting Corporation وشركة البريد والاتصالات الكينية (KPTC) Kenya Post and Telecommunications Corporation، وكانت الشركات الحكومية التي تعمل في قطاعات محررة من القيود تصارع من أجل الاستمرار، وكانت خطوط السكك الحديدية في حالة خطيرة على نحو خاص؛ بسبب الترهل في كادر العمل ورأس المال غير الكافي، وبقيت الكلفة مرتفعة جداً فيها والصيانة غير جيدة، الأمر الذي أدى إلى تحول كامل للمسافرين من السفر بالقطارات إلى النقل باستخدام الحافلات⁽⁵⁶⁾.

وكان أداء الخطوط الجوية الكينية سيئاً للغاية، إذ كانت طائراتها قديمة وتعوزها الكفاءة، الأمر الذي جعلها تتكدس خسائر فادحة، وكان للترهل في كادر العمل أثراً في ذلك أيضاً، فبدأ برنامج إعادة هيكليّة وضغط نفقات، وتم إغلاق بعض الخطوط، وعقدت اتفاقيات لرحلات مع خطوط جوية أخرى، واستخدمت الخطوط الجوية الكينية قروض كبيرة لاقتناء طائرات جديدة في العام 1986، ومع ذلك بقي أدائها سيئاً للغاية، وكان يعمل فيها (4) آلاف موظف على ما مجموعه (11) طائرة فقط في العام 1989⁽⁵⁷⁾، ولم تقم بتسجيل عائداتها السنوية منذ العام 1984⁽⁵⁸⁾.

وأنظمت إلى قطاع النقل شركة نقل حكومية جديدة في العام 1986، وهي شركة خدمة الحافلات المسماة (نيايو) Nyayo، وكانت تلك واحدة من ردود أفعال موي تجاه الطوابير التي لا نهاية لها من رواد النقل العام وأطفال المدارس، وكانت هناك (250) حافلة تابعة لشركة نيايو المملوكة للدولة في العام 1988، والممولة جزئياً من المساعدات الخارجية، وتنافست مع خدمتي الحافلات ماتاتوس Matatus وخدمة حافلات كينيا، ولكن ثبت أن خدمة حافلات نيايو لا يمكن استمرارها تجارياً، فانهارت جراء المحسوبية والعبث والفساد وعدم الكفاءة، وتم تصفيته في عقد التسعينات⁽⁵⁹⁾، وأمسّت شركة ماتاتوس هي الشركة المهيمنة على قطاع النقل، والذي يُعدّ جهاز نقل غير رسمي، وهي شركة ترتبط بالطبقات السياسية والأمنية وطبقة المجرمين بين أفراد المجتمع⁽⁶⁰⁾.

وشرعت الحكومة قانون جديد في العام 1984، طالب بإجراء عمليات تفتيش سنوية، للحد من أعداد المسافرين، ووضع معايير الحد الأدنى للسائقين، لكن كان فرض ذلك القانون صعباً، إذ أدت سلسلة من الاضرابات الواسعة بين عامي (1986-1988) ضد القانون إلى تعطيل واسع للنقل، وعلى الرغم من الاعتقالات التي قامت بها الحكومة، فأنها تخلت في النهاية عن كل تلك الضوابط، وبذلك لم تكن تلك هي أفعال دولة قوية، بل أفعال دولة عانت في تعاملها مع مقاومة شعبية منظمة⁽⁶¹⁾.



أما مشروع سيارات نيايو، فكان يمثل تدخل غير صائب للدولة، ووضح صعوبات محاولة الاعتماد على النفس، وكانت النية منه هو إنشاء صناعة سيارات كينية من لا شيء باستخدام التكنولوجيا المتاحة لكينيا فقط، ومن دون تلقي مساعدة من أي مُصنّع كبير للسيارات⁽⁶²⁾. وردًا على صنع سيارة البروتون Proton في ماليزيا في العام 1985، صممت جامعة نابروبي سيارة واطئة الكلفة في العام 1986، والتي كان بالمقدور من الناحية النظرية صناعتها محليًا. وقررت الحكومة بما أن أفضل المنشآت التصنيعية في كينيا كانت في سكك الحديد الكينية، فأنها إذن المكان المناسب لصناعتها، وبذلت جهود كبيرة للحصول على معلومات عن تصنيع السيارات من شركات أجنبية، ووضع فريق عمل المشروع في أماكن حساسة واستراتيجية للغاية في أنحاء العالم كافة⁽⁶³⁾. وبدأ إنتاج بضعة نماذج لسيارات الحمل الصغيرة من ماركة نيايو، وكذلك سيارات صالون من الماركة نفسها، والتي أفتتحها موي في شباط من العام 1990. وفي العام نفسه شكلت الحكومة شركة سيارات نيايو؛ لتشرّف على إنتاج المركبات الحمل، لكن لم يقترّب أي مستثمر أجنبي من المشروع، ولم تكن هنالك أموال محلية كافية، والأسوأ من ذلك هو أن شركة السكك الحديد لم تتمكن من تصنيع أجزاء السيارات بالدقة الكافية لصنع السيارات، وكان التمويل للمشروع ضعيفًا من قبل الحكومة طوال عقد التسعينات⁽⁶⁴⁾.

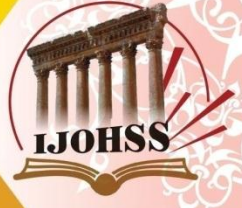
خامسًا: مشكلة إنشاء المصارف الجديدة في كينيا بين عامي (1982-1986):

شهد عقد الثمانينات تقدم المصارف الأهلية في الأداء على منافستها الحكومية؛ ويعود السبب وراء ذلك إلى ضغوط إعادة التوزيع، وكانت توجه أموال الشركات الحكومية بعيدًا عن المناطق الحضرية والاقليم الوسطى، وقد ساعدت الاستثمارات في المناطق الأقل نموًا وتطورًا المحرومين، لكنها لن تحقق المعدلات نفسها من العائدات⁽⁶⁵⁾. ومثال على ذلك: البنك المركزي الكيني Kenya's Central Bank (KCB) الذي طلب منه توسيع التعاملات في الخدمات المصرفية، من خلال فتح فروع ريفية لم يكن مسموحًا للبنوك الأخرى فتح فروع فيها، وإصدار مقادير كبيرة من القروض الريفية، الأمر الذي زاد من الكلف دون تحقق عوائد تجارية⁽⁶⁶⁾. وكما ورد في مجلة المراجعة الأسبوعية Weekly Review: «لقد كان البنك المركزي الكيني في حالة تشاور مستمر مع مكتب الرئيس عند إجراء دراسات لجدوى، من أجل تحديد في أي البلدان الريفية ينبغي أن يُفتح الفرع أو القسم الفرعي القادم للبنك المركزي الكيني»⁽⁶⁷⁾. واقترحت إحدى التخمينات المالية من أن البنك المركزي الكيني تنازل عن نصف أرباحه المحتملة في عقد الثمانينات نتيجة لذلك⁽⁶⁸⁾. وكانت هناك مشاكل أخرى في قطاع الدولة، إذ سجل البنك الوطني الكيني خسائر بين عامي (1979-1984)، وأخفى العمل المحاسبي السيء أداء أسوأ مما ورد، وقد ألغى ديون كبيرة كل عام، مما خلق اشاعات بأن البنك كان يُقرض الأموال عن قصد إلى الأشخاص أصحاب العلاقات بالمسؤولين، وهو يعلم أن تلك الأموال لن تسدد أبدًا⁽⁶⁹⁾.

وعانت كينيا من بضعة اخفاقات في قطاع المصارف بين عامي (1984-1986)، وتلك الاخفاقات هي الأولى ضمن سلسلة من الانهيارات، وكان للبنك المركزي الكيني سلطات تنظيمية قليلة آنذاك، والقوانين التي تتعلق بكفاية رأس المال مترهلة، ولقد سمح ذلك بتأسيس عدّة مؤسسات مالية بإدارة ضعيفة وسيئة ويرأس مال غير كافي⁽⁷⁰⁾. وفي العام 1986، كان هناك (30) مصرفًا تجاريًا و(50) جمعية بناء، ومؤسسات مالية غير مصرفية في البلاد، وهو ما لم يكن ممكنًا أن تستمر تلك المؤسسات بالحياة على المدى البعيد، وكان معظم المؤسسات الصغيرة هي أسبوية أو مسيطر عليها من قبيلة الكيكويو أو مملوكة لها، وكانت تخدم بشكل واسع تلك الجماعات، وأنهار معظم تلك المؤسسات في النهاية بعد تحويل مبالغ كبيرة إلى جيوب أولئك الذين اقترضوا منها أو بالأحرى استغلوا⁽⁷¹⁾.

ووضع البنك المركزي الكيني شركة الاقراض المالي الريفي-الحضري⁽⁷²⁾، التي كانت برئاسة عضو البرلمان أندرو نكومبا Andrew Ngumba من قبيلة الكيكويو، وتحت الحراسة القضائية، وتم التحفظ على أموالها في العام 1984، وكانت المؤسسة المالية الكينية الأولى التي وضعت تحت الحراسة القضائية؛ ويعود السبب وراء ذلك هو إعطاءها قروض غير مؤمنة لأشخاص كان العديد منهم مرتبط بانحصار نكومبا في انتخابات في العام 1983 في ماثار Mathare⁽⁷³⁾.

وفي العام 1986، اعترف مصرفا كونتيننتال بنك Continental Bank وبنك كونتيننتال كرددت فايننس Continental Credit Finance - اللذان كانا مملوكان من أفراد قبيلة الكيكويو - بمنح قروض إلى شخصيات



مهمة من أفراد تلك القبيلة، وأنها كانا يواجهان مشاكل تتعلق بالسيولة. وكشفت وزارة المالية والبنك المركزي الكيني أن المدراء وأصحاب الأسهم أقرضوا أنفسهم نحو (300) مليون شيلينغ (ما يعادل 19 مليون دولار)⁽⁷⁴⁾. وأتهم نكومبا في العام نفسه بمخالفات مالية مشابهة وفر إلى المنفى، ووضع البنك المركزي الكيني بعد ذلك يونيون بانك Union Bank - وهو مصرف آخر من المصارف التي تقودها قبيلة الكيكويو- قيد الحراسة القضائية⁽⁷⁵⁾.

وظهر أن نموذج العمل التجاري للعديد من تلك البنوك غير سليم، مع رأس مال قليل جداً، ومستويات مخاطرة مرتفعة جداً، ولم يكن سبب التدهور والانهيار هو الضعف الجوهري بهذه المؤسسات فحسب، إذ كان يعتقد على نطاق واسع أن المصارف التي تملكها قبيلة الكيكويو شهدت تدفقاً خارجياً لأموال الحكومة والمؤسسات الحكومية، مما تسبب بحدوث أزمة في النقد وانهيار المؤسسات الأكثر ضعفاً، وبالمقابل أعلن موي أنه قد خُذل من قبل عدد من أولئك الذين وضعهم في موضع الثقة لديه⁽⁷⁶⁾.

وشهدت بدايات عقد الثمانينات، تشكيل بضعة مصارف يقودها آسيويون مع داعمين لها من قبيلة كالنجين، إلى جانب المصارف المملوكة لقبيلة الكيكويو التي أسست في العقد نفسه أيضاً، وتأسس مصرف بان- أفريكان بنك Pan-African Bank في العام 1982، وكان أحد أصحاب الأسهم في ذلك المصرف هو موي نفسه، من خلال إبراهيم كيبنتانوي Abraham Kiptanui وشركة هيدام HEDAM، التي يعتقد أنها ترمز إلى عبارة ((سيادة دانيال آراب موي))⁽⁷⁷⁾.

فضلاً عن وجود مصرف جديد آخر هو المصرف التجاري Trade Bank، وكان يرأسه الآسيوي النور قسام Alnoor Kassam، وكانت نسبة (75٪) من أسهم المصرف يملكها كاد زيفي Gad Zeevi وبيوت Biwott، ومصارف أخرى تم تأسيسها خلال تلك الحقبة، وسرعان ما أصبحت ذات سمعة سيئة، ومنها مصرف تران- ناشونال بنك Tran- Nation Bank الذي أسس في العام 1985، وأرتبط اسمه بموي ونياجاي. وترست بنك Trust Bank الذي تأسس في العام 1988 من قبل كيتان سومايا Ketan Somaia وأجاي شاه Ajay Shah وجدعون Gideon ابن موي وآخرين⁽⁷⁸⁾.

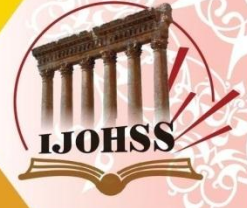
وتعرضت مؤسسات حكومية كينية مثل: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (NSSF) National Social Security Fund، وشركة كينيا الوطنية للتجارة (KNTC) Kenya National Trading Corporation، والصندوق الوطني لتأمين المستشفيات (NHIF) National Hospital Insurance Fund إلى ضغوط كبيرة؛ كي تودع مبالغ كبيرة في تلك المصارف السياسية، وقامت تلك المصارف بدورها بمنح قروض كبيرة وغير مؤمنة إلى سياسيين كبار، مثل: بيوت Biwott، وهوسيا كيبلاغات Hosea Kiplagat، وكينكينو آراب نكينني Kipng'eno Arap N'geny، وكيبنتانوي Kiptanui، وموانكيل Mwangale وشركاتهم⁽⁷⁹⁾.

وبدى على الحكومة محاولة تجنب المزيد من الأزمات، ففي العام 1985 أسس البنك المركزي الكيني هيئة قابضة للمصارف، وهي عبارة عن صندوق حماية الإيداعات (DPF) Deposit Protection Fund، وتم تمويلها من مؤسسات كانت تقبل الإيداع، والتي كانت تضمن بعض العوائد للمودعين الصغار إذا ما واجهوا الخسارة، ويمكنها الاستيلاء على أي مصرف خاسر، وكان الإصلاح المالي له أسبقية لدى المؤسسات المالية الدولية، خشية منها فيما إذا ضعف ذلك القطاع، قد يسبب خلل في الوصول إلى الاقراض والعملة الأجنبية ومعدلات الفائدة⁽⁸⁰⁾.

واستجابة لذلك، أطلقت الحكومة برنامج تعديل القطاع المالي، وزاد قانون المصارف لعام 1989 من متطلبات رأس المال للمصارف، ومنح الصلاحية للبنك المركزي بالتدخل في حالات فقدان السيولة النقدية، ثم أجبر البنك المركزي (تسع) مؤسسات ذات رأس مال ضعيف على الاندماج، لتؤسس معاً بنك كينيا المتحد، والذي تم تمويله من خلال قرض آخر من البنك الدولي⁽⁸¹⁾.

سادساً: قطاع السياحة وتجارة العاج:

كان يزور كينيا حتى العام 1982 بحدود (350) ألف سائح سنوياً، وكان أغلبهم من البريطانيين والألمان، وكان هناك انخفاض في تلك الأعداد بين عامي (1981-1983)؛ نتيجة لمحاولة الانقلاب التي حدثت في البلاد،



وشحة العملات الأجنبية فيها. ثم ارتفعت أعداد زوار منتزهات الألعاب والزائرين عمومًا خلال نهاية عقد الثمانينات، وكان ذلك يمثل مدة ازدهار ثانية لكينيا في قطاع السياحة⁽⁸²⁾.

وساعد كلٌّ من اتجاه الحكومة الكينية نحو الغرب ووفرة السلع الاستهلاكية وقيمة الصرف الواقعية للعملة والأسعار التنافسية، في نمو السياحة الواسعة، فارتفعت الواردات إلى درجة أن المتحقق منها من قطاع السياحة قد فاقت تلك المستحصلة من محصولي الشاي والقهوة، وأصبحت السياحة حينها تؤمن بحدود (120) ألف وضيعة، وما نسبته (12%) من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁸³⁾.

ولكن لم تكن الصورة مشرقة تمامًا في ذلك القطاع، إذ تأثرت انطباعات الأجانب سلبيًا بين عامي (1988-1989)؛ نتيجة أعمال السلب التي قام بها عدد من الصيادين، ومقتل السائحة البريطانية جولي وارد Julie Ward التي ذاع أمرها في الصحافة بشكل واسع، وكذلك إطلاق النار على أجاتب آخرين⁽⁸⁴⁾.

وبقي قطاع السياحة بالنسبة لكينيا مصدر نعمة ونقمة في الوقت نفسه، إذ ترك العديد من الدخل المتحقق من سياحة البلد مرة أخرى إلى الخطوط الجوية، ومنظمي الجولات السياحية والمستوردين، وكانت السياحة الواسعة قد سببت أيضًا بمشاكل بيئية متزايدة في المنتزهات وعلى السواحل، ولكن بقي العديد من السياح يأتون إلى كينيا من أجل القيام برحلات صيد الحيوانات، لا سيما الفيلة، فأصبح واقع القطاع مهددًا نتيجة لذلك⁽⁸⁵⁾.

ومما ساعد على حدوث مجازر الفيلة، هي الأسعار المرتفعة للعاج ووفرة الأسلحة الحديثة عند العصابات، وكان العديد من تلك العصابات هم من الخارجيين على القانون من الصوماليين. وردًا على ذلك، أصدر موي في أيلول من العام 1988 أوامره بإطلاق النار الفوري عند مشاهدة تلك العصابات، ولكن ذلك لم يحقق الكثير من النجاح؛ نتيجة قتل هؤلاء الصيادين العديد من حراس الصيد، الذين ينتمون إلى الوحدات ذات القيادات الضعيفة والسيئة التسليح التي تحارب الصيد، وبقي الفساد وباءً مستوطنًا في وزارة السياحة والحياة البرية، وكادت حيوانات (الأسود والفهود والفيلة والكركدن) أن تنقرض خارج حدائق الحيوانات⁽⁸⁶⁾.

وانخفض عدد الفيلة في كينيا حتى العام من (167,000 - 16,000)، على الرغم من عدم وجود احصاءات دقيقة لذلك⁽⁸⁷⁾، وبعد أن اقتربت تلك الحيوانات من الانقراض، وتحت ضغط دولي مكثف، بدأت الحكومة في العام 1987 باتخاذ إجراءاتها، فعين موي حينها المحافظ بيريز أوليندو Perez Olindo مديرًا جديدًا لمديرية الحياة البرية، إذ قام الأخير باستبدال مسؤولي حدائق الحيوانات، وأجرى مراجعة على مشاريع بناء الحضائر للحيوانات، ونقلت مسؤولية الحماية من السيطرة الوزارية إلى شركة حكومية جديدة بين عامي (1988-1989)، وهي شركة خدمة الحياة البرية في كينيا Kenya Wildlife Service (KWS)، والتي كانت أقل خضوعًا للضغوط السياسية، وذات قوة حراسة خاصة بها، وكانت مقادة في البدء من قبل أوليندو، لكن تم إقصاءه من المجلس البلدي لضاحية ناروك Narok، بعد محاولته السيطرة على محمية صيد ماساي مارا Maasai Mara، ومقتل آخر (5) حيوانات كركدن نادرة -بيضاء اللون ذات الشفاه المربعة الشكل- في العام 1988⁽⁸⁸⁾.

وقام موي باستبدال أوليندو بالعالم ريتشارد ليكي⁽⁸⁹⁾ Richard Leakey، ومنحه حق الاتصال بالخط الرئاسي الساخن والدعم الكامل؛ لاتخاذ إجراءات جذرية، وبدأ ذلك التعيين بسلسلة من الأحداث ومزيج من الحب والكره بين ليكي وموي، والذي استمر لعقد من الزمن⁽⁹⁰⁾.

ونفذ ليكي أمر موي ((أطلق النار لتقتل)) مستخدمًا حراس الصيد السابقين والصيادين، لتشكيل فرق البحث عن الصيادين والحيوانات، والتي قتلت أكثر من (100) صياد في العام 1989، وفي تموز من العام نفسه رتب ليكي لموي عملية حرق عاج كانت تبلغ قيمتها (3) مليون دولار، وكذلك كمية من الجلود والانياب التي أخذت من صيادي الحيوانات؛ من أجل الحصول على الاهتمام الدولي للأزمة، كحدث دعائي، وكان ذلك ناجحًا جدًا وقوى العلاقة بينه وبين موي، ولكن بعد شهر واحد فقط، حظرت الاتحاد الأوربي استيراد العاج، وهو ما أدى إلى انهيار سوق العاج⁽⁹¹⁾.

وأيدت كينيا خطة وضع حيوان الفيل ضمن قائمة الحيوانات المعرضة للخطر الشديد، في اتفاقية التجارة الدولية للأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية (CITES) Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora المنعقدة في تشرين الأول من العام 1989، وأصبحت المتاجرة بالمنتجات التي يحصل عليها من ذلك الحيوان محظورة بشكل كامل، فتوقف حينها التراجع الشديد في أعداده⁽⁹²⁾.

وأستمر النمو السكاني ليقف من غابات كينيا وقتئذ، على الرغم من الجهود الخاصة لموي في ذلك المجال، وعلى الرغم من أن الحكومة كان يفترض أنها تدير غابات كينيا، لكنها بدت عاجزة عن إيقاف الهجمات التي تتعرض لها الغابات، وبقيت تلك الغابات تتعرض للحرق؛ من أجل الحصول على الفحم وزرع أرضها، وكانت معامل تقطيع الأخشاب تستغل الاعفاءات دون تنظيم أو قوانين، وتمت تصفية الغابة الرئيسية من الأشجار لغرض الزراعة، ودمرت مناطق الاصطياد في المياه، وتغيرت جراء ذلك أنماط التساقطات المطرية للمناخ⁽⁹³⁾. وظهرت العديد من الاحتجاجات الشعبية حول إزالة الغابات الواقعة حول جبل كينيا في العام 1984، الأمر الذي أدى إلى اصدار أمر رئاسي لحظر قطع الأشجار المحلية، وكذلك حظر موي قطع كل أنواع أشجار الغابات في العام 1988، لكن مرة أخرى تم تجاهل أوامره كلياً⁽⁹⁴⁾.

المبحث الثاني

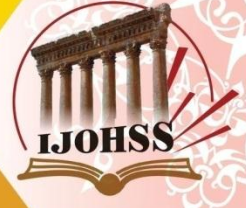
وضع القطاع الزراعي والحيواني في كينيا

أولاً: الخطة الزراعية لمحاصيل الحبوب:

بقيت الذرة تمثل المحصول الأساسي لكينيا، وكانت تنتجها المزارع الصغيرة والمنتجون التجاريون الكبار على حد سواء، وذلك في الأراضي المرتفعة البيضاء، وتمتع محصول القمح بشعبية متزايدة، وانتشرت زراعته بصورة رئيسية في منطقة ريفت فال، وكان المجلس الوطني للحبوب والانتاج (National Cereals and Produce Board) يسيطر على تسعير وحركة وبيع كلاً المحصولين، على الرغم من أن مقادير كبيرة من محصول الذرة أصبحت من الناحية التطبيقية تُستهلك أو تجري المتاجرة بها من قبل القطاع الخاص⁽⁹⁵⁾. وشهدت المدة ما بين عامي (1984-1984) أسوأ حالة جفاف في كينيا، وكذلك واحدة من أسوأ مراحل الأداء الزراعي في تاريخها، ومع موسم حصاد سيء جداً لمحصول الذرة قد بلغ (1,5) مليون طن فقط، كان هناك خطر حقيقي بحدوث مجاعة، كما أن إنتاج محصولي القهوة والشاي أنخفض بحددة في الوقت نفسه. وفي الأراضي الحديثة⁽⁹⁶⁾ كان الطعام غير متوفر حتى لمن كان يملك المال، لكن لم يجع سوى القليل من الناس؛ لأن الحكومة باشرت باستيرادات كبيرة من محصول الذرة الأمريكية، وسيطرت مجدداً على نقل وخرن ذلك المحصول، وكذلك وزع حكام الأقاليم الطعام في أكثر المناطق تضرراً، ثم تعافى الإنتاج واستقر عند حدود (2,5) مليون طن سنوياً ما بين عامي (1985-1992)؛ نتيجة للأمطار الجيدة وأسعار مرتفعة نسبياً للمنتجين⁽⁹⁷⁾. ولكن واصل إنتاج كينيا من الطعام كحصاة للفرد الواحد بالانخفاض بنسبة تزيد على (2٪) سنوياً ما بين عامي (1980-1987)، مما زاد من حاجة البلاد إلى استيراد الطعام، وليصبح مصدر قلق جدي لصنّاع السياسة⁽⁹⁸⁾.

وفي النصف الثاني من عقد الثمانينات، واستجابةً لمجاعة عام 1984، قامت الحكومة بتشديد الضوابط بدلاً من تحريرها، فوضعت خطط بمنح مطاحن الذرة حرية شراء متطلباتها مباشرةً من المزارعين دون الحاجة إلى المرور من خلال مجالس الذرة والغلة الزراعية، ولكن لم تنفذ تلك الخطط نهائياً⁽⁹⁹⁾. وعدت الحكومة المؤسسات المالية الدولية (4) مرات على الأقل، بأنها ستحرر تسويق محصول الذرة والمدخلات والتحويل الزراعي وذلك بين عامي (1982-1988)، ولكن كانت في كل مناسبة تتراجع عن الاتفاقية⁽¹⁰⁰⁾، وكان الموضوع المهم الذي يواجه الحكومة هو كيفية إنتاج ما يكفي من محصول الذرة المحلية، لتجنب الشحة والمحافظة على أسعار منخفضة لمستهلكي المدن، دون تحرير الاستيراد الذي سيلحق الضرر بتجار الحبوب في ريفت فال⁽¹⁰¹⁾.

أسست الحكومة اتحاد تعاون مزارعي الحبوب الكيني (KGGCU) Kenya Grain Growers Cooperation Union في حزيران من العام 1984، كمنافس لجمعية المزارعين الكينية⁽¹⁰²⁾ (KFA) Kenya Farmers Association، وكان تأسيس اتحاد تعاون مزارعي الحبوب الكيني KGGCU بمثابة مقدمة أسعار أقل للمستلزمات الزراعية، وقد أنظم موي كعضو رقم (1) فيها⁽¹⁰³⁾، وأمرت الحكومة تلك الجمعية بأن تُسلم عملياتها إلى الاتحاد الجديد في كانون الأول من العام 1984، وكان ذلك الاتحاد يمتلك قاعدة رأس مال



مقدارها (6) مليون شيلينغ، وعلى الرغم من ذلك سيطر على موجودات الجمعية البالغة قيمتها (600) مليون شيلينغ⁽¹⁰⁴⁾.

وأصبحت بذلك موجودات الزراعة المهمة تحت سيطرة الحكومة بقيادة الرئيس المؤقت ألفريد بركن Alfred Birgen من قبيلة كالنجين، ونائب الرئيس نابويرا Nabwera من قبيلة لوهيا، وبعد ذلك بمدة قصيرة بدأ الاتحاد الضغط ليصبح المشتري الوحيد لمحصول الذرة لصالح المجلس الوطني للحبوب والانتاج NCPB، ووسع من خدماته إلى أراضي قبيلة كالنجين، خلافاً لتركيز الجمعية التي كانت منصبة على الأراضي المرتفعة للبيض سابقاً، وفتح مكاتب له في بارنكو Baringo وويست بوكوت West Pokot خلال أشهر قليلة⁽¹⁰⁵⁾. وفي العام 1985، وبدلاً من تحرير الأسعار وإخراج المجلس الوطني للحبوب والانتاج NCPB من تسويق الحبوب -كما طلبت المؤسسات المالية الدولية-، فعلت الحكومة العكس بإعطاء قانون مجلس الحبوب والغلة الوطني الحق في السيطرة على كل جوانب تجارة الحبوب والذرة رسمياً منعاً للحصاد، وأصبح البيع إلى أي شخص عدا الدولة يُعد مخالفة جنائية، وبقي ذلك المجلس غير كفؤ وفساد، وانخفضت نسبة محصول الذرة المباعة من خلالها بشكل فعلي في بعض المناطق⁽¹⁰⁶⁾.

ثانياً: عدم استقرار محصول القهوة:

شهد عقد الثمانينات حالة عدم استقرار في قطاع محصول القهوة، على الرغم من أن كينيا ظلت أكبر مصدر في البلاد لكسب النقد الأجنبي حتى العام 1989، ومحصولها الأكثر ربحية، وأصبح (ثلثاً) محصول القهوة الكينية يأتي من حائزي أرضها البالغ عددهم (300) ألف، وكان معدل إنتاجية الهكتار الواحد من بين الأعلى على مستوى العالم، وكان الاتحاد الائتماني الرئيسي (KPCU) -الذي كان يملكه الفلاحون بصورة تعاونية- لا يزال المصنّع الوحيد للقهوة وصاحب المطاحن الرئيسية، فيما كان مجلس القهوة هو المسوّق والمنظّم الوحيد لها⁽¹⁰⁷⁾.

وكوفى الإنتاج الفائض للبلاد بين عامي (1984-1986) بارتفاع آخر في أسعار محصول القهوة في العالم، وكان العام 1986 هو الأخير للربحية الحقيقية لمحصول القهوة، وهبطت الأسعار العالمية حينها، وأصبح المزارعون مستائين جداً؛ لأن الأثمان التي يحصلون عليها تعتمد عليها سلسلة منظمات القهوة، بما في ذلك: مجالس البلدية للبلاد، والتعاونيات المحلية، والاتحاد الائتماني الرئيسي KPCU، ومجلس القهوة⁽¹⁰⁸⁾. وارتفعت رسوم محصول القهوة البالغة (3%) - التي كان يدفعها المزارعون لمجلس البلد من أجل الطرق المحلية - إلى (6%) في العام نفسه، وكان (5%) منها تذهب إلى الحكومة المركزية، وتزايد الشعور بأن الحكومة كانت تفرض الضريبة على محصول قهوة قبيلة الكيكويو -وهي منطقة ذات ميزة تنافسية-؛ لتمويل الاستثمارات في مناطق أخرى، لا سيما لزراعة الحبوب في منطقة رفت قالي⁽¹⁰⁹⁾. وكانت هناك خلافات بشأن إدارة الاتحاد الائتماني الرئيسي KPCU، إذ كان المزارعون يحاولون استعادة السيطرة أمام جهود الحكومة التي تسعى إلى تحويل التعاونية إلى مؤسسة حكومية، وحُظرت جمعية مزارعي محصول القهوة الكينيين⁽¹¹⁰⁾ في العام 1989؛ نظراً لدعمها المتزايد للمعارضة بشكل كبير⁽¹¹¹⁾.

ثالثاً: نجاح محصول الشاي والزهور:

كان اهتمام الحكومة الكينية بتوسيع إنتاج الشاي واضحاً، الذي شهد ازدهاراً، وتضاعف الإنتاج بين عامي (1980-1989) إلى حد أن كينيا أنتجت أكثر من (10%) من صادرات العالم، وتزايد إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة بدرجة رئيسية في المنطقة المحيطة بجبل كينيا، مع تطور المصانع المحلية وبرامج الزراعة التي كان يدعمها الأجانب⁽¹¹²⁾.

وأسهم أصحاب الحيازات الصغيرة في العام 1985 بـ (43%) من كل محصول الشاي المسوّق، وكان أغلب المتبقي يأتي من المزارع الكبيرة في مقاطعة كيرجو Kericho، وبقيت شركة كوتا للخدمات KTOA الهيئة المنظمة والمنتجة، وواحدة من أكثر الشركات نجاحاً منذ عقد الستينات في تأمين الخدمات واحتواء الكلف، وفي عملية تغيير للاتجاه في العام 1986، أسست الحكومة (مؤسسة نيايو لمناطق زراعة الشاي) وهي شركة حكومية جديدة، وكان الهدف من تأسيسها؛ هو أنتاج محصول الشاي من حقول موجودة داخل محميات الغابات، وخلق

حاجز بيئي طبيعي بين المنتجين القرويين والغابات، وإنتاج الشاي، وتقليل التجاوز على الغابات المتبقية، وتأمين فرص العمل⁽¹¹³⁾.

ولم تتم استشارة وكالة تنمية الشاي الكينية (KTDA) Kenya Tea Development Agency بخصوص قرار التأسيس، وطورت الشركة الجديدة (17) مزرعة شاي حدودية جديدة في مناطق الأراضي المرفعة كافة خلال السنوات القليلة التالية، بدءًا من جبل كينيا وصولًا إلى الحدود الأوغندية، فأرتفع إنتاج الشاي جراء ذلك، لكن ظهور احتجاجات في تلك المناطق المنتجة تسبب بخفض الأسعار، وإن عدد مصانع وكالة تنمية الشاي الكينية كانت قليلة جدًا؛ لذلك لم تكن قادرة على تغليب كل محصول الشاي الجديد⁽¹¹⁴⁾، فتم تسييس مشروع مناطق إنتاج الشاي بشدة، وكانت الشركة تُدار مباشرةً من قبل مكتب الرئيس ومديره إيسايا جيلوكيت Isaiah Gilloket الذي كان حاكمًا لإقليم سابق من قبيلة كالتحين ومواليًا لموي⁽¹¹⁵⁾. وادعى الناشطون المعارضون للحكومة بأن أهداف الشركة الخفية هي أضعاف السيطرة على صناعة الشاي، من قبل حائزو الأراضي الصغار، والذين كانوا بصورة رئيسية من قبيلة الكيكويو⁽¹¹⁶⁾، وقد أسهم أصحاب الحيازات الصغيرة للأراضي والمزارع الكبيرة أيضًا بنجاح اقتصادي آخر لكينيا، عن طريق البستنة، ففي العام 1984 كانت منتجات البستنة معظمها من الزهور، وأيضًا من الخضروات والفواكه كـ(الأناناس والمانجو والأفوكادو)، فأصبحت (ثالث) أكبر الصادرات الزراعية المُدرة للمال في كينيا بين عامي (1984-1988)، وزادت قيمة صادرات البستنة بنسبة (75٪) مرة أخرى، وكان ذلك النشاط التجاري غير المُنظم في الغالب ملائمًا لأرض كينيا ذات القدرة العالية، وأصبح نموذجًا لكيفية تحقيق نجاح التصدير دون وجود مؤسسة تسويق مسيطرة تابعة للدولة⁽¹¹⁷⁾.

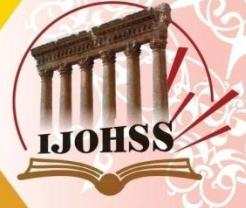
رابعًا: إنتاج محصول السكر:

كان إنتاج كينيا من قصب السكر في تنامي أيضًا، وبلغ ذروته في العام 1989، وقد برهنت شركة مومياس Mummies للسكر نجاحها، إذ أصبحت تنتج قرابة (نصف) محصول سكر كينيا، لكن واجه ذلك القطاع عدّة صعوبات، ففي العام 1988 إنهار مصنع راميسي Rameses في كويل Kwale، وكذلك مصنع ميواني Mywani في كيسومو Kisumu، وعكف مصنع نزويا Nzoia للسكر على سلسلة من التوسعات المُكفّلة، التي جعلته غارقًا بقروض كبيرة ومعدات غير ضرورية⁽¹¹⁸⁾. وكان إنتاج كينيا للسكر تعوزه الكفاءة، وعائدات الفلاحين منخفضة، وعلى الرغم من حقيقة أن أسعار التجزئة بقيت أعلى بكثير من أسعار الأسواق العالمية، لكن السبب وراء ذلك؛ هو حصص الاتحاد الأوروبي ونظام التجارة التفضيلي الأمريكي، والتي تسببت بضعف الأسعار العالمية، فضلًا عن قيام عدد من المنتجين بتصدير السكر الفائض بأسعار دون سعر الكلفة⁽¹¹⁹⁾. وتجاوز طلب سكر كينيا العرض منذ العام 1985، وعلى الرغم من مرور عقدين من الاستثمار، إلا أن كينيا أصبحت مجددًا مستوردة للسكر، ونتيجة لوجود فجوة واسعة بين الأسعار المحلية والاستيراد والشحة الداخلية وبيئة إدارية فاسدة؛ فكانت النتيجة إن واردات محصول السكر كان يتولى تنظيمها المقربون من الحكومة فقط⁽¹²⁰⁾.

وقد كُشف في العام 1986 عن فضيحة تتضمن قيام شركات مرتبطة بموظفين ووزراء تم منحها إجازات باستيراد (26) ألف طن من محصول السكر خلال مُدَّة الشحة، فكانت هكذا استيرادات مثار قلق متزايد للمناحين الغربيين وذلك في العام 1987، وكانت هناك مزاعم بأن موي وإبراهام كيتانوي Abraham Kiptanui قد استوردوا الكثير من السكر خلال العام، بحيث أن شركة كينيا الوطنية للتجارة KNTC كانت غير قادرة على دفع أثمان المسلم لها للشركات لمدة شهور⁽¹²¹⁾.

وَزعم أن الشحة كانت تُصطنع من أجل السماح بعمليات استيراد مخطط لها مسبقًا، وفي إحدى الحالات في العام 1990 زعم منتقدون أن (75) ألف طن من السكر تم استيرادها، وبيعت بأسعار أكثر من ضعفي السعر المحدد من الحكومة. ومن أجل ضمان حدوث ذلك، زعم أن مبلغًا مقداره (3) مليون شيلينغ وضع في حساب أحد الوزراء، وآخر قدره (500) ألف شيلينغ في حساب أحد المسؤولين الكبار، ومبلغ (1) مليون شيلينغ سلم لمكتب رئيس الجمهورية⁽¹²²⁾.

وكان هناك توتر متزايد بين السياسة ومصالح النخبة، والتي بدت مستعدة للمخاطرة ببقاء ذلك القطاع من أجل مكاسب شخصية، وطوال الثلاث سنوات التالية أنخفض إنتاج قصب السكر من ذروته في العام 1989 البالغة



(5) مليون طن إلى (4) مليون طن في العام 1992، الأمر الذي دفع إلى المزيد من الاستيرادات، وكانت المشاكل الأسوأ مع المعامل تظهر خلال الحقب التي يتم فيها تفريغ استيرادات السكر على أرصفة الموانئ. وفي ظاهرة تدعو للاستغراب، كانت كينيا تصدر وتستورد كميات كبيرة من السكر في الوقت نفسه⁽¹²³⁾.

خامساً: أداء الشركات الزراعية:

حاولت الأنظمة الحكومية لعدة عقود الحد من الهدر، والحفاظ على معايير الجودة في القطاع الزراعي، لكن كان العديد من مجالس إدارة التسويق غير كفؤة، وبعضها يُستخدم كأدوات لسياسة إعادة التوزيع الاجتماعي، وكانت السيولة مشكلة مزمنة مع تأثيرات عرضية تتمثل بدفع متأخر لمستحقات الفلاحين⁽¹²⁴⁾.

وقامت تلك الشركات بتمويل خسائرها من خلال الاقتراض -شأنها شأن الحكومة نفسها-، ولكن أصبح دفع فوائد تلك القروض عنصر متعاظم من كلفها، من العوامل الرئيسية التي أثرت على أدائها هي التسعير غير المرن، وضعف رأس المال -لا سيما لمصانع السكر-، والمستوى العالي للاقتراض، وسوء الإدارة المشغلة، والتي كانت نفسها نتاج التسييس والفساد وعدم الكفاءة. وعلى الرغم من أن أنظمة الدولة نفسها لم تكن السبب وراء انهيارها، إلا أن عدم القدرة على تعديل الأسعار لتتلاءم مع الطلب تركها في خطر، بينما تسبب استخدام الشركات الحكومية كأدوات للسياسة الاجتماعية بعبء كبير، وتسبب بسرقتها⁽¹²⁵⁾.

وربما كان المجلس الوطني للحبوب والانتاج NCPB ختامي الأداء الأسوأ، فقد تفاقمت خسائره؛ نتيجة التزامها بتجهيز العديد من مراكز الشراء، وأخذ كل إنتاج الفلاحين بعيداً عن الحسابات الاقتصادية السليمة، وأن ذلك المجلس واتحاد تعاون مزارعي الحبوب الكيني KGGCU كانا يفضلان المزارعين الكبار في رفعت قالي، وأن أفراد قبيلة كالنجين كانوا يهيمنون على إدارتها⁽¹²⁶⁾، فأصبح ذلك المجلس وسيلة لإعادة توزيع الموارد⁽¹²⁷⁾.

وتراكم على إدارة المجلس مبلغ (10) مليار شيلينغ (ما يعادل 500 مليون دولار) من الديون في العام 1988، وقامت الحكومة بالغائها حينها⁽¹²⁸⁾، وكانت مؤسسة أفريقيا المالية (Africa Finance Corporation (AFC تواجه أيضاً مشاكل في السيولة؛ نتيجة الديون غير المدفوعة، وكانت تمول من وزارة الخزانة عن طريق القروض الأجنبية الميسرة؛ لكي تقدم التمويل الموسمي للفلاحين، وعلى الرغم من أن شروط العديد من القروض كانت سخية إلا أنها لم تُسدّد أبداً⁽¹²⁹⁾.

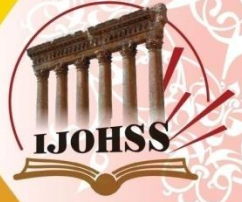
وقُدرت القروض المتأخرة السداد بمبلغ (2,3) مليار شيلينغ (ما يعادل 125 مليون دولار) في العام 1988، وذهبت أغلب قروض تلك المؤسسة إلى الفلاحين الكبار، وتضمنت تحيزات سياسية وعرقية، وقد تعرض المسؤولون لضغوط كبيرة؛ لإلغاء الديون، أو تجاهل التأخر في تسديدها، أو فرض معدلات فائدة أقل من الشروط التجارية، وهو مثال آخر على الكيفية التي يمكن من خلالها استخدام تلك القروض لدعم جماعات معينة، فتصبح بذلك مصدراً للتوترات المنطقية⁽¹³⁰⁾ والعرقية⁽¹³¹⁾.

سادساً: المنتجات الحيوانية:

ظلت منتجات الحليب واللحم يمثلان عنصران مهمان من عناصر القطاع الزراعي الكيني، على الرغم من أن تواضع الصادرات في ذلك القطاع، كانت (نصف) أبقار كينيا بحوزة الرعويين، فيما كان النصف الثاني بحوزة المزارعين التجاريين وأصحاب الحيازات الصغيرة. وجاءت الخصخصة إلى قطاع تعليب اللحوم في وقت مبكر؛ وذلك مع انهيار كل من مصنع لحم الخنزير أبلاندز Uplands Bacon Factory وهيئة اللحوم الكينية، وهما مصنعان تملكهما الدولة منذ العام 1985، وكان كلا المصنعين يعانيان من منافسة القطاع الخاص، ولم يكونا يحتكران تصنيع اللحوم، بل لم يكونا قادرين على تنويع أسعارهما أو وضعهما على أسس تجارية⁽¹³²⁾.

وشهدت المدة بين عامي (1985-1989) ازدهاراً في إنتاجه، مع تسجيل زيادات كبيرة عام بعد عام، وتضاعف الإنتاج المسوّق من خلال الـ(11) مصنعاً إلى التابع شركة كينيا كريمرى التعاونية إلى (KCC) Kenya Cooperative Creameries بين عامي (1982-1989)، وجاء ذلك نتيجة لكميات إنتاج أكبر واستبدال الاستهلاك الداخلي والمبيعات المحلية بمبيعات نقدية، وكان الكثير من ذلك النمو في مناطق قبيلة كالنجين في مدينة رفعت قالي⁽¹³³⁾.

وتم الإطاحة بقيادات شركة كينيا كريمرى التعاونية KCC في حزيران من العام 1989، والتي كانت مؤلفة من شخصيات من قبيلتي الكيكويو وكالنجين، من خلال إصدار قرار حكومي، وسيطر فريق مكون معظمه من



أفراد قبيلتي لوهيا وكالنجين على تلك الشركة، ومنذ ذلك الحين أصبحت قيادة المنظمة تهيمن عليها قبيلة كالنجين، ودخلت مرحلة الخطر، وخسرت الأموال عام بعد آخر (134).

سابعًا: القطاع المختلط الكيني:

ولدت الزراعة والغابات وصيد السمك (ثلث) الناتج المحلي الاجمالي لكينيا خلال عقد الثمانينات، وتم إضافة النقل والتعليب والتجارة الزراعية إليها، فأكثر من (نصف) الناتج المحلي الاجمالي كان قائمًا على أساس ذلك القطاع، وكان (ثلاثة) من كل (أربعة) كينيين يعتمدون على الزراعة في تأمين معيشتهم، ولذلك فإن أداء اقتصاد كينيا حينها ارتبط بأدائها الزراعي المتذبذب (135). وعُزِيَ ذلك بدوره إلى مزيج من غياب الاستثمار وأنظمة التسويق غير المرنة، وعدم إحساس المنتج بتغييرات الأسعار، وضعف سوق الأرض الزراعية، والافتقار إلى سندات الأرض وعدم امتلاكها، والتسعير غير الاقتصادي (136).

وعلى الرغم من أنه كانت هنالك نجاحات في قطاع التصدير، لا سيّما إذا ما قورن ذلك مع الدول المجاورة لكينيا مثل تنزانيا، إلا أن السياسيين كان يدعمون السياسات الزراعية، التي كانت تساعد سياسيًا وشخصيًا حتى لو على حساب الانتاج الكلي، ووجد الكينيون أنفسهم في ظل نظام معاكس للدورة الاقتصادية، مع انتاج منخفض كان مصحوبًا غالبًا بأسعار مرتفعة، الأمر الذي يوحي أن الانتاج الزراعي لم يكن مستجيبًا للتغيرات السعرية على المدى القصير الأجل، لا سيّما في المحاصيل التصديرية البطيئة النضج (137).

ولقد تم تأسيس (138) الانقسام في الأنظمة الزراعية الذي كان يميز كينيا ما قبل الاستقلال في المجموعة الإفريقية، وكانت أغلب الحقول والمزارع صغيرة، أو ذات كفاف تملكها عوائل، أو مختلطة، فضلًا عن بضعة آلاف من المزارع التجارية الكبيرة، ويقع معظمها في المناطق المرتفعة البيضاء سابقًا، والتي أصبحت اليوم بشكل كامل تقريبًا في أيادي إفريقية، وارتفعت النسبة المئوية للمنتجات الزراعية المسوقة، كمحصول (الشاي والقهوة والسكر والقمح والذرة)، التي تنتجها المزارع الكبيرة من (46%) في العام 1981 إلى (55%) في العام 1985 (139).

الخاتمة وعرض الاستنتاجات

تضمنت الخطة التنموية الخمسية لكينيا بين عامي (1983-1988) على افتراضات غير دقيقة لتحقيق نمو اقتصادي سريع، لكن حتى تخميناتها المتفائلة أشارت ضمناً إلى نمو حقيقي متواضع في دخل الفرد، وأدركت الخطة قوة العمل الأكبر لم تكن تؤدي إلى كفاءة أكبر في استخدام الموارد بشكل كبير أيضًا.

وكان الذئب الخارجي لكينيا يشكل عبئًا متزايدًا عليها، وبما أنه لم تكن هنالك سوى فرصة ضعيفة لتحفيز النمو من خلال استثمارات الدولة، فكانت الطريقة الوحيدة للخروج من تلك الأزمة هي تحرير القطاع الخاص المحلي، وتقليص إنفاق الدولة. وبدلاً من تخفيض ذلك الإنفاق، وسّعت الحكومة من الخدمة المدنية، وأسست شركات حكومية جديدة، وأجرت إصلاحات مكلفة، لا سيّما في قطاع التعليم، فضعت الضوابط المالية، وبقي هناك توتر عميق بين مطالب الكفاءة البيروقراطية والمصالح الموروثة للنخب.

وأعتمد الرئيس موي على الدعم القصير الأجل لمجموعات المصالح المهمة، لكن في كينيا لم تكن تلك الجماعات ذات مصلحة تقليدية، بل هي ائتلافات عرقية-مناطقية غير رسمية، تعتمد على أفراد منهم السياسيون والموظفون وآخرون في هرميات شخصية متوالية، لتوزيع كل من السلع العامة والخاصة، فكان القيام بأي تخفيضات في إنفاق الدولة يتسبب بالتالي إلى ضعفها بالنهاية.

الهوامش

(1) Mwangi S. Kimenyi and others, Restoring and Development in Africa: The case of Kenya, Aldershot (Hampshire/ England), 2003, pp. 156-157.

(2) Ibid, p. 160.

(3) David K. Leonard, African Successes: Four public managers of Kenyan rural development, Berkeley, 1991, pp. 207-208.



(4) Mwangi S. Kimenyi and others, Op. Cit, p. 164.

(5) حكم رئيس كينيا السابق دانيال أراب موي من العام (1978-2002)، ويُعدّ ثاني رئيس في تاريخ كينيا منذ استقلالها على الاستعمار البريطاني في العام 1963 بعد الرئيس جومو كينيّاتا، وعُرف بـ(الرجل القوي) الذي حكم كينيا لأطول مدة رئاسية بلغت (24) عامًا. وقد شهدت حقبة رئاسته العديد من التناقضات والمشاكل في جميع مفاصل الدولة ونواحيها، لا سيّما التعددية الحزبية؛ وذلك لأنه أعقب مرحلة ما بعد الاستقلال، الأمر الذي أدى به حكم كينيا بالحديد والنار.

(6) قدّم موي نظام (4-4-8) عام 1985، وهو البرنامج التعليمي الذي أعتد (8) سنوات من التعليم الابتدائي، و(4) سنوات من التعليم الثانوي، و(4) سنوات من التعليم الجامعي. ومع إدخال هذا النظام أصبح KCPE (شهادة كينيا للتعليم الابتدائي)، بينما أصبحت KCSE (شهادة كينيا للتعليم الثانوي)، وKCE (شهادة كينيا للتعليم الجامعي). أحدث التغيير تأثيراً كبيراً على العديد من جوانب حياة الناس لا سيّما الإناث، أصبحت المدارس الابتدائية مجانية والزامية، ولكن التعليم الثانوي والعالي أصبح مدعوماً للتفاصيل ينظر:

Paul Glowe, Numan Elias and Michael Kramer, "Teacher Incentives," American Economic Journal: Applied Economics, Volume (3), Number (2), July 2010, pp. 205-227.

(7) Godwin R. Murunga, "The state, its reform and the Question of legitimacy in Kenya", Identity, Culture and politics, Vol. (5), No. (1-2), 2004, pp. 197-198.

(8) Peter Coughlin and Gerrishon K. Ikiara, Kenya's Industrialization dilemma, Nairobi, 1991, p. 125.

(9) Ibid, p. 129.

(10) لم تذكر المصادر تاريخ ذلك بالتحديد.

(11) James M. Boughton, Silent Revolution: The International Monetary Fund 1979-1989, Washington, 2001, p. 33.

(12) Michael G., The political Economy of Kenya, New York, 1987, p. 81.

(13) Peter Coughlin and Gerrishon K. Ikiara, Op. Cit, p. 134.

(14) John M. Cohen, "Ethnicity foreign aid and economic growth in sub-Saharan Africa: The case of Kenya", Harvard Institution for International development, Harvard, 1995, p. 34.

(15) John M. Cohen and John R. Wheeler, "Improving Public Expenditure planning: Introducing a public Investment program in Kenya", Harvard Institute for International development, Harvard, March 1994, p. 7.

(16) Peter Coughlin and Gerrishon K. Ikiara, Op. Cit, p. 143.

(17) John M. Cohen, Op. Cit, p. 46.

(18) Michael G., Op. Cit, p. 85; James M. Boughton, Op. Cit, p. 35.

(19) Godwin R. Murunga, Op. Cit, p. 201; James M. Boughton, Op. Cit, p. 42.

(20) Michael G., Op. Cit, pp. 89-99.

(21) يُعدّ مرفق التكيف الهيكلي المعزز ESAF مرفقاً بشروط ميسرة من صندوق النقد الدولي؛ وذلك لمساعدة الأعضاء المؤهلين، الذين ينفذون برامج الإصلاح الاقتصادي لتعزيز ميزان مدفوعاتهم وتحسين آفاق نموهم. ويحمل ESAF معدل فائدة (0,5%) سنوياً، وتستحق السداد على مدى (10) أعوام، مع مدة سماح مدتها (5) أعوام. للتفاصيل ينظر:

William Easterly, What is structural modification?, Journal of Development Economics, Vol. (22), No. (1), 2005, p. 76.

(22) William R. Ochieng and Robert M. Maxon, An Economic History of Kenya, Nairobi, 1992, p. 356.

(23) James M. Boughton, Op. Cit, pp. 44-45.

(24) Michael G., Op. Cit, p. 101.

(25) Willem Geest and Van Der, Negotiating structural Adjustment in Africa, New York, 1994, pp. 143-144.

(26) Oyugi Aseto and Jasper Okelo, Privatization in Kenya, Nairobi, 1997, pp. 83-84.

- (27) Michael G., Op. Cit, p. 133.
- (28) Willem Geest and Van Der, Op. Cit, p. 146.
- (29) Michael G., Op. Cit, pp. 145-147.
- (30) Oyugi Aseto and Jasper Okelo, Op. Cit, pp. 84-86.
- (31) David K. Leonard, Op, Cit, p. 211.
- (32) William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, pp. 359-360.
- (33) E. Sclar, T. Julie and A. Celeste, "Rethinking privatization: The case of urban transportation in Nairobi, Kenya", Wisconsin: The Center for Sustainable Urban Development. The Earth Institute, 2007, p. 287.
- (34) Mulei, and C. Bokea, Micro and Small Enterprises in Kenya: Agenda for Improving the Policy Environment, Nairobi: International Centre for Economic Growth, 1999, p. 218.
- (35) Michael G., Op. Cit, pp. 150-151.
- (36) E. Sclar, T. Julie and A. Celeste, Op. Cit, p. 290.
- (37) Godwin R. Murunga, Op. Cit, pp. 206-208.
- (38) Peter Coughlin and Gerrishon K. Ikiara, Op. Cit, p. 148.
- (39) Mulei, and C. Bokea, Op. Cit, p. 223.
- (40) تأسس النادي في باريس في العام 1956، وهو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين ومموليين من (19) دولة، تُعدّ من أكبر الاقتصادات في العالم، وهي مجموعة تقدم خدمات مالية، مثل: إعادة جدولة الديون للدول المدينة بدلاً من إعلان إفلاسها، أو تخفيف عبء الديون بتخفيض الفائدة عليها، وإلغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودانيتها، وينعقد اجتماع النادي كل (6) أسابيع في باريس، في مقر وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية. للتفاصيل ينظر: <https://ar.wikipedia.org>.
- (41) James M. Boughton, Op. Cit, p. 53.
- (42) William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, p. 367.
- (43) Oyugi Aseto and Jasper Okelo, Op. Cit, p. 98.
- (44) William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, p. 383.
- (45) Godwin R. Murunga, Op. Cit, p. 226.
- (46) John M. Cohen and John R. Wheeler, Op. Cit, p. 13.
- (47) William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, p. 395.
- (48) Mwangi S. Kimenyi and others, Op. Cit, pp. 174-176.
- (49) Jean Ensminger, Making a market: The institutional transformation of an African society, Cambridge, 1992, p. 159.
- (50) William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, pp. 399-400.
- (51) John M. Cohen and John R. Wheeler, Op. Cit, p. 25.
- (52) John M. Cohen, Op. Cit, p. 56.
- (53) Jean Ensminger, Op, Cit, p. 163.
- (54) M. N. Kinyanjui, "Emerging production systems in conventional development: Experience of the jua kali economy in Kenya", Umoja: Bulletin of Africa and African American Studies Program/ Grand Valley State University, No. (2), 2007, p. 27.
- (55) Oyugi Aseto and Jasper Okelo, Op. Cit, p. 107.
- (56) Michael G., Op. Cit, pp. 167-169.
- (57) Oyugi Aseto and Jasper Okelo, Op. Cit, pp. 110-111.
- (58) William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, p. 403.
- (59) David G. Mailu, The Principles of Nyayo Philosophy, Nairobi, 1990, pp. 67-69.
- (60) Daniel T. arap Moi, Kenya African Nationalism: Nyayo Philosophy and Principles, London, 1989, p. 254.
- (61) John M. Cohen, Op. Cit, p. 62.

- (62) Daniel T. arap Moi, Op. Cit, p. 267.
- (63) Peter Coughlin and Gerrishon K. Ikiara, Op. Cit, pp. 127-128.
- (64) David G. Mailu, Op. Cit, pp. 70-71.
- (65) John M. Cohen and John R. Wheeler, Op. Cit, p. 29.
- (66) John M. Cohen, Op. Cit, pp. 67-68.
- (67) William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, p. 411.
- (68) Widner, "Party-State in Kenya", Weekly Rview, 7 June- 5 July 1985, p. 97.
- (69) John M. Cohen, Op. Cit, pp. 75-76.
- (70) William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, p. 416.
- (71) Barbara Grosh, Public Enterprise In Kenya: What works, What doesn't and why?, Boulder (Colorado/ USA), 1991, p. 74.
- (72) أسست الشركة عام 1982، وكان الغرض الرئيس من وراء تأسيسها؛ هو إعطاء قروض لأفراد الدائرة الانتخابية الخاصة بنكومبا. ينظر:
- Ibid, p. 75.
- (73) Ibid, p. 77.
- (74) William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, p. 435-436.
- (75) John M. Cohen, Op. Cit, pp. 79-80.
- (76) Barbara Grosh, Op. Cit, p. 82.
- (77) John M. Cohen, Op. Cit, p. 124.
- (78) William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, p. 441.
- (79) Barbara Grosh, Op. Cit, p. 76.
- (80) Godwin R. Murunga, Op. Cit, pp. 250-253.
- (81) Barbara Grosh, Op. Cit, p. 85.
- (82) James Waore Diang'a, Kenya 1982: The attempted coup the consequence of a one party dictatorship, London, 2002, p. 235.
- (83) N. Miller, Kenya: The Quest for Prosperity, Boulder: Westview Press, 1994, p. 273.
- (84) N. Miller, Op. Cit, pp. 278-279.
- (85) Mwangi We Githinji, Op. Cit, p. 45.
- (86) N. Miller, Op. Cit, p. 285.
- (87) Government of Kenya, Economic Recovery Strategy for Wealth Creation and Employment, Nairobi: Ministry of Planning and National Development, 2003, p. 449.
- (88) Ibid, p. 455.
- (89) وهو عالم حفريات قديمة، شغل منصب مدير المتاحف الوطنية لمدة طويلة. وكان كيني أبيض، قديراً جداً وحاد الطباع وجريئاً ومثيراً للجدل. ينظر:
- Ibid, p. 459.
- (90) Ibid, pp. 459-460.
- (91) Ibid, p. 462.
- (92) Ibid, p. 466.
- (93) Ibid, p. 476.
- (94) Ibid, pp. 481-482.
- (95) L. Cliffe, J.S. Coleman and M. R. Doornbos, Government and Rural development in East Africa, The Hague, 1997, pp. 135-136.
- (96) الأرض الحدية أو الهامشية: هي أرض ذات قيمة زراعية قليلة؛ لأن المحاصيل المنتجة من المنطقة ستكون أقل من أي إيجار يدفع للوصول إلى المنطقة. والأرض التي تكون على هامش الزراعة، هي الأرض التي تستحق زراعتها بالتكلفة الحدية لعمل ذلك وبالأسعار الحالية للمنتجات التي يمكن أن تنمو النباتات فيها. وأن الأرض الحدية ليست ذات الجودة أو

درجة الخصوبة المحددة، إذ إن التغيير في التكاليف أو أسعار منتجات الأرض ستزيد أو تقلل من جودة الأرض الحدية. للتفصيل ينظر:

Cathelijne R. Stoof and others, "Untapped Potential: Opportunities and Challenges for Sustainable Bioenergy Production from Marginal Lands in the Northeast USA", Bio Energy Research, Vol. (8), No. (1), 1 June 2015, pp. 482-501.

⁽⁹⁷⁾ Republic of Kenya, District focus for rural development, Nairobi, 1987, pp. 145-146.

⁽⁹⁸⁾ William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, p. 468.

⁽⁹⁹⁾ Republic of Kenya, Development Plan 1974-1978, Nairobi, 1974, p. 234.

⁽¹⁰⁰⁾ Peter Gibbon, Markets, Civil society and democracy in Kenya, Uppsala, 1995, pp. 107-109.

⁽¹⁰¹⁾ Barbara Grosh, Op. Cit, p. 157.

⁽¹⁰²⁾ تأسست في العام 1923 من قبل مزارعين محصول فول الصويا من المستوطنين البيض في مقاطعة أوسين جيشو Uasin Gishu، ويبلغ عدد أعضائها (10) آلاف عضو، وكان لها حصص في مدخلات الفلاحين وآلاتهم ووقودهم، وعملت كممثل للحكومة في: عمليات شراء وخزن وتوزيع محصول القمح، وشراء وتوزيع الأسمدة، واستيراد الماشية ذات السلالات الأصلية، وكان يهيمن عليها نخب من حقبة الرئيس السابق كينياتا، الذين لا يدينون بالولاء لموي. ينظر:

Mwangi Wa Githinji and Stephen E. Cullenberg, Op. Cit, p. 18.

⁽¹⁰³⁾ Ibid, pp. 18-20.

⁽¹⁰⁴⁾ Barbara Grosh, Op. Cit, p. 166.

⁽¹⁰⁵⁾ William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, p. 471.

⁽¹⁰⁶⁾ Barbara Grosh, Op. Cit, p. 176.

⁽¹⁰⁷⁾ Republic of Kenya, District focus for rural development, p. 166.

⁽¹⁰⁸⁾ John M. Cohen and John R. Wheeler, Op. Cit, p. 44.

⁽¹⁰⁹⁾ للتفاصيل ينظر:

Joel D. Barkan, Beyond capitalism US. Socialism in Kenya and Tanzania, Boulder (Colorado/ USA), 1994, pp. 158-164.

⁽¹¹⁰⁾ شكّلت عام 1981.

⁽¹¹¹⁾ John M. Cohen and John R. Wheeler, Op. Cit, pp. 47-49.

⁽¹¹²⁾ Republic of Kenya, District focus for rural development, pp. 168-170.

⁽¹¹³⁾ L. Cliffe, J.S. Coleman and M. R. Doornbos, Op. Cit, p. 144.

⁽¹¹⁴⁾ Republic of Kenya, District focus for rural development, p. 172.

⁽¹¹⁵⁾ J. B. Ojwang, Op. Cit, pp. 430-431.

⁽¹¹⁶⁾ William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, p. 477.

⁽¹¹⁷⁾ L. Cliffe, J.S. Coleman and M. R. Doornbos, Op. Cit, pp. 156-157.

⁽¹¹⁸⁾ Republic of Kenya, District focus for rural development, pp. 179- 181.

⁽¹¹⁹⁾ J. K Maitha and W. M. Senga, Agricultural Development in Kenya: An Economic Assessment, Nairobi: Oxford University Press, 1976, p. 319.

⁽¹²⁰⁾ John M. Cohen and John R. Wheeler, Op. Cit, pp. 55-57.

⁽¹²¹⁾ William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, p. 479.

⁽¹²²⁾ Republic of Kenya, District focus for rural development, p. 197.

⁽¹²³⁾ J. K Maitha and W. M. Senga, Op. Cit, p. 333.

⁽¹²⁴⁾ William R. Ochieng and Robert M. Maxon, Op. Cit, p. 487.

⁽¹²⁵⁾ Mwangi Wa Githinji and Stephen E. Cullenberg, Op. Cit, pp. 31-32.

⁽¹²⁶⁾ Republic of Kenya, "Economic Management for renewed growth", p. 218.

⁽¹²⁷⁾ D. Anderson and E. Lochery, "Violence and Exodus in Kenya's Rift Valley: Predictable and Preventable?", Journal of Eastern African Studies, Vol. (2), no. (2), 2008, p. 240.

- (128) David Himbara, *Kenyan Capitalists: the state and development*, Boulder (Colorado/ USA), 1993, p. 12.
- (129) William R. Ochieng and Robert M. Maxon, *Op. Cit*, p. 491.
- (130) المناطقية: هي إحدى صور التمييز والعنصرية في الدول الحديثة، وتحمل مسمى آخر وهو الإقليمية، وظهر ذلك المصطلح مؤخرًا في العصر الحديث، وبدأت المناطقية في الدول المعاصرة، وكانت نتيجة ورد فعل على القبلية وعنصريتها، فلجأ إليها من عانى من تلك العنصرية، وانتهجوا العنصرية المناطقية لصنع تحزب مضاد للقبلية، وهي في الغالب تحزبات اجتماعية داخلية. للتفاصيل ينظر: علي حسن الشاطر، "المناطقية وخطرها على وحدة النسيج الاجتماعي"، صحيفة الرياض، العدد (17108)، 27 نيسان 2015.
- (131) William R. Ochieng and Robert M. Maxon, *Op. Cit*, p. 496.
- (132) Oyugi Aseto and Jasper Okelo, *Op. Cit*, pp. 93-95.
- (133) L. Cliffe, J.S. Coleman and M. R. Doornbos, *Op. Cit*, p. 189.
- (134) Mwangi Wa Githinji and Stephen E. Cullenberg, *Op. Cit*, p. 27.
- (135) Republic of Kenya, *District focus for rural development*, p. 122.
- (136) John M. Cohen and John R. Wheeler, *Op. Cit*, pp. 33-34.
- (137) Republic of Kenya, *District focus for rural development*, p. 127.
- (138) صبغ الشيء بصبغة مؤسسية.
- (139) William R. Ochieng and Robert M. Maxon, *Op. Cit*, pp. 458-459.

المصادر

1. Barbara Grosh, *Public Enterprise In Kenya: What works, What doesn't and why?*, Boulder (Colorado/ USA), 1991.
2. Cathelijne R. Stoof and others, "Untapped Potential: Opportunities and Challenges for Sustainable Bioenergy Production from Marginal Lands in the Northeast USA" ، *Bio Energy Research*, Vol. (8), No. (1), 1 June 2015.
3. D. Anderson and E. Lochery, "Violence and Exodus in Kenya's Rift Valley: Predictable and Preventable?", *Journal of Eastern African Studies*, Vol. (2), no. (2), 2008.
4. Daniel T. arap Moi, *Kenya African Nationalism: Nyayo Philosophy and Principles*, London, 1989.
5. David G. Mailu, *The Principles of Nyayo Philosophy*, Nairobi, 1990.
6. David Himbara, *Kenyan Capitalists: the state and development*, Boulder (Colorado/ USA), 1993.
7. David K. Leonard, *African Successes: Four public managers of Kenyan rural development*, Berkeley, 1991.
8. E. Sclar, T. Julie and A. Celeste, "Rethinking privatization: The case of urban transportation in Nairobi, Kenya", *Wisconsin: The Center for Sustainable Urban Development. The Earth Institute*, 2007.
9. Godwin R. Murunga, "The state, its reform and the Question of legitimacy in Kenya", *Identity, Culture and politics*, Vol. (5), No. (1-2), 2004.
10. Government of Kenya, *Economic Recovery Strategy for Wealth Creation and Employment*, Nairobi: Ministry of Planning and National Development, 2003.

11. J. K Maitha and W. M. Senga, Agricultural Development in Kenya: An Economic Assessment, Nairobi: Oxford University Press, 1976.
12. James M. Boughton, Silent Revolution: The International Monetary Fund 1979-1989, Washington, 2001.
13. James Waore Diang'a, Kenya 1982: The attempted coup the consequence of a one party dictatorship, London, 2002.
14. Jean Ensminger, Making a market: The institutional transformation of an African society, Cambridge, 1992.
15. Joel D. Barkan, Beyond capitalism US. Socialism in Kenya and Tanzania, Boulder (Colorado/ USA), 1994.
16. John M. Cohen and John R. Wheeler, "Improving Public Expenditure planning: Introducing a public Investment program in Kenya", Harvard Institute for International development, Harvard, March 1994.
17. John M. Cohen, "Ethnicity foreign aid and economic growth in sub-Saharan Africa: The case of Kenya", Harvard Institution for International development, Harvard, 1995.
18. L. Cliffe, J.S. Coleman and M. R. Doornbos, Government and Rural development in East Africa, The Hague, 1997.
19. M.N. Kinyanjui, "Emerging production systems in conventional development: Experience of the jua kali economy in Kenya", Umoja: Bulletin of Africa and African American Studies Program/ Grand Valley State University, No. (2), 2007.
20. Michael G., The political Economy of Kenya, New York, 1987.
21. Mulei, and C. Bokea, Micro and Small Enterprises in Kenya: Agenda for Improving the Policy Environment, Nairobi: International Centre for Economic Growth, 1999.
22. Mwangi S. Kimenyi and others, Restarting and Development in Africa: The case of Kenya, Aldershot (Hampshire/ England), 2003.
23. N. Miller, Kenya: The Quest for Prosperity, Boulder: Westview Press, 1994.
24. Oyugi Aseto and Jasper Okelo, Privatization in Kenya, Nairobi, 1997.
25. Paul Glowe, Numan Elias and Michael Kramer, "Teacher Incentives," American Economic Journal: Applied Economics, Volume (3), Number (2), July 2010.
26. Peter Coughlin and Gerrishon K. Ikiara, Kenya's Industrialization dilemma, Nairobi, 1991.
27. Peter Gibbon, Markets, Civil society and democracy in Kenya, Uppsala, 1995.
28. Republic of Kenya, District focus for rural development, Nairobi, 1987.
29. Republic of Kenya, Development Plan 1974-1978, Nairobi, 1974.
30. Widner, "Party-State in Kenya", Weekly Rview, 7 June- 5 July 1985.
31. Willem Geest and Van Der, Negotiating structural Adjustment in Africa, New York, 1994.
32. William Easterly, What is structural modification?, Journal of Development Economics, Vol. (22), No. (1), 2005.
33. William R. Ochieng and Robert M. Maxon, An Economic History of Kenya, Nairobi, 1992.

- <https://ar.wikipedia.org>.